## مُقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

نجد الإنسان يُعلل جميع الظواهر الطبيعية والعقدية وما يترتب عليها من أحكام وأسباب. إن دارس اللغة العربية ذهب لإيجاد علة لكل ما يراه من أحكام وقواعد فوضع لكل حكم أو قاعدة سبباً.

لقد بحث علماء العربية الأوائل الظواهر اللغوية وعللوها، ثم ربطوها بالواقع اللغوي العام وقد اختلفوا في كثير من أصول النحو العربي وأدلته كالقياس، والسماع، والعلة، وغيرها، ونجدهم اهتموا بالشذوذ اللغوي والنحوي هذا مما جعلهم يذهبون إلى إيجاد سبب أو علة لهذا الشاذ، واستنبطوا القواعد النحوية وطبقوها.

والعلل تختلف باختلاف موضعها وتفسيرها للموضع الذي تعلله ونتيجة لهذا الاختلاف تتعدد الأحكام وتتشعب الآراء.

وقد ألف كثير من النحاة في العلة النحوية، ولذلك تناولت الدراسة جهداً عظيماً أسهم في الحركة العلمية خاصةً في مجال التعليم النحوي، لعالمين هما ابن الوراق وأبن الأنبا ري. إذ تتناول الدراسة العلة النحوية عند ابن الوراق وابن الأنبا ري وهي دراسة لفهم العلة عند كل منهما والتعرف على الاختلاف بينهما.

### أسباب اختيار الموضوع:-

- الميل لعلم النحو.
- التعرف على العلة النحوية.
- الرغبة في التعرف على جهود علماء العربية الأوائل الذين قاموا بتثبيت النحو وقواعده.

### أهداف البحث:-

- أهمية معرفة العلل في النحو لمعرفة أساسيات اللغة العربية من خلال دراسة علمائها لها
- توضيح الآراء في مسألة العلة النحوية.
- الكشف عن منهج كل كاتب في الدراسات النحوية خاصةً فيما يتعلق بأسلوبها في التعليل النحوي والموازنة بينهما.

**حدود البحث:-**

ينحصر البحث في العلة النحوية عند ابن الوراق وابن الأنبا ري.

**منهج البحث:-**

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي.

**الدراسات السابقة:-**

هنالك دراسات كثيرة في العلة النحوية ولكن هذهِ الدراسة تختلف عنها بأنها توازن بين عالمين في العلة النحوية، من أشهر الدراسات كتاب لمازن المبارك . " أبو الحسن الوراق وكتابه علل النحو" (دراسة تحليلية) فتحية جعفر إبراهيم (ماجستير).

**هيكل البحث:-**

يحتوى البحث على تمهيد وثلاثة فصول : كل فصل مُقسم إلى مباحث.

**تمهيد:-**

ا لتعليل النحوي ونشأته.

**الفصل الأول: التعريف بالعالمين.**

**المبحث الأول:-**

- سيرة ابن الوراق :

اسمه ولقبه، أُسرته، شيوخه وتلاميذه، أقوال العلماء فيه، وفاته.

- مذهبه النحوي.

**المبحث الثاني:-**

- **سيرة ابن الأنباري:**

**اسمه ولقبه، أُسرته، شيوخه وتلاميذه، أقوال العلماء فيه، وفاته.**

- **مذهبه النحوي.**

**الفصل الثاني : التعليل النحوي عند العالمين.**

**المبحث الأول : التعليل النحوي عند ابن الوراق.**

**المبحث الثاني : التعليل النحوي عند ابن الأنباري.**

**الفصل الثالث : موازنة بين التعليلين.**

**المبحث الأول : آراء العلماء حول التعليل النحوي " ابن مضاء – ابن جني - شوقي ضيف – إبراهيم مصطفى"**

**المبحث الثاني : الموازنة بين التعليلين.**

**الخاتمة :**

**النتائج والتوصيات**

## تمهيد

## التعليل النحوي ونشأته

### تعريف العلة النحوية في اللغة:

العلة : المرض عل يعلّ واعتل أي مرض ، فهو عليل، العلة : الحدث يشغل صاحبه أمر واعتله تجني عليه، والعلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول، العلة موضع العذر وفي المثل : لا تعدم فرقاء علة" يقال هذا لكل معتل ومقتدر وهو يقدر. وهذه علة لهذا أي سبب[1]، ودليل علي ذلك حديث عائشة رضي الله عنها: فكان عبد الرحمن يضرب رجلي يعله الراحلة[2]. أي بسببها ، يظهر أنه يضرب. جنب البعير برجله.

### تعريف العلة في الاصطلاح:

وردت تعريفات كثيرة لاصطلاح العلة ذكرتها كتب اللغة العربية والمراجع المختلفة نورد منها الآتي:

أخذ مفهوم العلة عند النحويين مفاهيم مختلفة قبل أن يستقر في معناه الشائع المعروف ، فللعلة في كلامهم صور شتي يجمع ما بينها معنى السببية ، فقد كانوا يطلقون اسم العلة علي مختلف القواعد النحوية التي يستنبطونها من استقراء

---

[1] لسان العرب للإمام ابن منظور – باب العين - دار الحديث – القاهرة – طبع 1423هـ - 2003م – ص 412 .

[2] صحيح مسلم – مسلم بن الحجاج القشيري البنسايوري أبو الحسن – تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (2/880) ط 1 – دار الحديث القاهرة 1421هـ - 91 حديث رقم 1211 .

الكلام[1]، ويقصد بها أيضاً تفسير الظاهرة اللغوية ، والنفوذ إلي ما ورائها ، وشرح الأسباب التي جعلتها علي ما هي عليه[2] .

يقول ابن جنى عن علل العربية : ( إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية عنا ، غير بادية الصفحة لنا ، ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة ، والطلاق وغير ذلك ، إنما يرجح في وجوبه إلي ورود الأمر بعمله...)[3].

يرى الأستاذ مازن المبارك: أنها الأمر الذي لاحظته العرب حيث اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة[4].

## العلة في اصطلاح الأصوليين :

عرّف جمهور الأصوليين العلة بأنها الوصف الظاهر المنضبط المناسب للحكم، كالقتل العمد بالسيف[5].

## العلة في اصطلاح العروضيين :

وهي عندهم تغيير بالزيادة أو النقصان يدخل علي الأسباب والأوتاد في العروض والضرب ، وتلتزم في جميع أبيات القصيدة[6].

## العلة في اصطلاح المناطقة والفلاسفة :

أما العلل عند المناطقة والفلاسفة فهي دائماً علل موجبة ، وذلك أنها علل تبحث في الوجود والموجودات وهي عند أرسطو أربع علل ، الأولي مادية ، والثانية شكلية ، أو صورية ، والثالثة فاعلية ، والرابعة غائية أي تبحث في الغرض من الشئ[7].

## نشأة العلة وأسبابها:

---

1 القياس النحوي – منى الياس– ط 1 – دار الفكر دمشق – 1405هـ - 1985م – ص 47 .
2 أصول النحو العربي – محمد خير الحلواني– مطبعة أفريقيا الشرق الدار البيضاء 1983م – ص 198.
3 الخصائص – ج 1 – أبو الفتح عثمان بن جني – تحقيق النجار ص 48 .
4 ينظر النحو العربي– مازن المبارك – طبعة 3 – دار الفكر- القاهرة– طبع 1393هـ - 1974م – ص 79 .
5 اصول الفقه- محمد أبو زهرة- دار الفكر العربي- القاهرة- 1377ه- 1958م- ص 221.
6 المفضل في العروض والثقافة فنون الشعر –عدنان حقي- ط 1- دار الرشيد- دمشق بيروت- 1407ه- 1987م.- ص 14.
7 منطق أرسطو – حققه وقدم له عبد الرحمن بدوي- مكتبة النهضة المصرية القاهرة- 1368ه-1949م- ص 31.

اجتمعت عدة أسباب أدت إلي نشوء التعليل في النحو العربي وتطوره ، حتى غدا علماً له كتبه ، وشروطه , وأُسسه ، ومسالكه ، وأنواعه والباحث في طبيعة تلك الأسباب يجد أنها تعليمية أو تكاد أن تكون تعليمية ، ومن تلك الأسباب:

## أولاً: قواعد التوجيه:

يبدو أن منشأ العلل قواعد التوجيه ، لأن التعليل يتم دائماً في ضوئها وينسجم معها لأن العلل تسوغها وتفسرها ، ويعنى هذا أن قواعد النحو تمثل الغايات التي تسعي إليها علل النحو التعليمية .

## ثانياً: تعليل حركات الإعراب:

من المسلم به أن الأعراب كانوا ينطقون لغتهم سليقة وسجية ، ولا حاجة إلي قواعد يضبطون بها الألسنة ، وعندما ظهر الإسلام اجتمعت فيه الألسن المختلفة فأخذ اللحن يتسرب إلي قراءة القرآن ، وأحاديث الناس ، فكان أثر ذلك عليهم شديداً فبادروا إلي إعراب القرآن ، وضبط كلماته بنقط يثبتونها علي أواخر الكلمات تدل علي حركاتها فأطالوا لذلك النظر في أواخر الكلمات حتى اهتدوا إلي سر من أسرار العربية وهو أن هذه الحركات ترجع إلي علل وأسباب يطرد حكمها في الكلام ويمكن الرجوع إليها والاحتجاج بها فأظهروا فيها المرفوع والمنصوب والمجرور من الكلام ليتعلمه من فسد لسانه باللحن ، ليلحق بأهل الفصاحة[1].

**ثالثاً:** كون العلة ركناً من أركان القياس أصل مهم من أصول النحو العربي ، وهو حمل فرع علي أصل من الحكم لعلة جامعة[2]. وقد ثبت أنه لا قياس بلا علة ومن هنا أتت أهمية العلة فذهب النحاة إلي استنباطها من الظواهر اللغوية حتى امتلأت بها كتب النحو.

**رابعاً:** نضج الدرس النحوي عند الخليل واكتمال أصوله وفروعه في كتاب (سيبويه) وأثر ذلك علي تلاميذ سيبويه ومن أتي بعدهم ، جعلهم في قناعة تامة أن النحو وصل إلي الغاية ، فلجأ أغلب النحاة إلي الأحكام النحوية الواردة في الكتاب

---

[1] انظر طبقات النحويين واللغويين – لابي بكر محمد الحسن الزبيدي- تحقيق محمد الفضل إبراهيم- ط 2- دار المعارف مصر- 1392ه-1973م-ص 11-12 .

[2] انظر لمع الأدلة في إصول النحو- إبن الأنباري- تحقيق سعيد الأفغاني- ط 2- ص 93 .

يحللونها ويفسرونها ويجعلونها ترتكز علي دعائم من الأهداف التي توخت اللغة تخفيفها ليؤكدوا علي ما في اللغة العربية من خصائص ، ومالها من امتياز فتجلى عملهم من خلال تعليل ظواهر اللغة[1].

**خامساً : تعميق فهم الظواهر النحوية :**

فالعلة النحوية تؤدي إلي تعميق فهم الظواهر النحوية ، لأنها تفسرها وتشرحها وتسوغها , ولذلك تراها بعض المدارس اللغوية الحديثة مثل : مدرسة القواعد التحليلية ، ضرورية لتعميق الفهم ، ويرون حرمان البحث العلمي منها مُحاباة للدقة في العرض علي حساب العمق في الفهم[2].

**سادساً : إنجاح عملية التعليم:**

فكثيراً ما يتسال طلاب العلم في حلقات الدرس عن الأسباب الكامنة وراء الظواهر اللغوية فيأتي شرح المعلمين وتفسيرهم وتعليلهم إجابة عن التسأولات.

**نشأة التعليل:**

أشار ابن جني إلي أن أبا عمرو بن العلاء ، هو أول من نقل التعليل عند العرب وأورد نصاً للأصمعي عن أبي عمر وأنه قال : سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها قلت : أتقول جاءته كتابي ؟ قال نعم أليس بصحيفة ؟ وعد ابن جني هذا الخبر مبتدأ عند النحاة الذين رآهم محقين في ذهابهم إلي ضرورة إيجاد علة لكل ما يسمعون من أساليب مقتدين بهذا الإعرابي[3]. قال الزجاجي أيضاً : (لم تعلل العرب ما قالته إنما تصور النحاة أن العرب إنما قالت ما قالت لعله يضعونها هم أنفسهم فقد تكون ما أراده العرب وقد لا تكون ولكل أن يعلل بما يراه عله للموضع)[4].

فهذا الخليل بن أحمد شيخ العربية وواضع قواعدها وأصولها يبلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليلها وكثرة التعليل عنده لفتت إليه

---

[1] أنظر إصول التفكير النحوي- علي أبو المكارم- منشورات الجامعة الليبية كلية التربية- 1973م- ص 162 .

[2] أبوالحسن الوراق وكتابه علل النحو : دراسة وتحليل – فتحية جعفر إبراهيم محمد ، رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة أم درمان الإسلامية.

[3] الخصائص لأبي جني – ج 1 – ص 249 .

[4] الايضاح في علل النحو – الزجاجي – تحقيق مازن المبارك– دار النقاش الطبعة الأولي 1394هـ - 1974م .

الأنظار فقال عنه الزبيدي : استنبط من العلل ما لم يستنبطه أحد وما لم يسبقه إلي مثله سابق[1].

وفي نهاية القرن الثالث الهجري اكتسبت العلة قيمة واضحة فأخذ النحاة يرمقونها بأنظارهم ، وأخذوا يكتبون مؤلفات فيها ويجعلونها معرضاً من معارض الامتحان ، ووسيلة من وسائل الاختيار فكانت العلة لدي المبرد مثلاً هي السلاح الذي يقهر به خصومه في المناقشة والبحث وعاب علي سيبويه الأخذ بالأحكام النحوية من الخليل غفلاً من التعليل، ولعل اشتهار المبرد بذلك هو الذي كان وراء ترك الزجاجي حلقته لحلقة المبرد[2] .

[1] طبقات النحويين واللغويين – الزبيدي -ص 13 .
[2] النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها – مازن المبارك – ص 57 .

# الفصل الأول
# التعريف بالعالمين

## المبحث الأول

## سيرة ابن الوراق

**اســمه :**

هو أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس البغدادي المعروف بابن الوراق فقيه أصولي نحوي ، إمام في العربية ، وكان عالماً بالنحو وعلله ، وكان ابن الوراق من طبقة أبي طالب العبدي، وهو ختن أبي سعيد السيرافي علي ابنته ، وثناء العلماء عليه عند الترجمة له بين تمكنه وقدرته علي وصف النحو العربي وتحليله واستخراج قواعده باقتدار وفهم ومعرفة تامة بضوابط الإعراب مع الإلمام بآراء العلماء وتوجيهاتهم النحوية[1]. ولم يذكر المترجمون تاريخاً لولادته سوى أبي حيان الأندلسي الذي ذكره في تذكرة النحاة حيث قال: ولد سنة 398هـ[2].

**لقـبه :**

الوراق بفتح الواو والراء المشددة وبعد الألف قاف هو الناسخ وظاهر أنها نسبة إلي حرفة الورق كما ذكر صاحب معجم المؤلفين بقوله إنه كان يورق بالأجرة[3] . وحرفة الوراقة يبدو أن والده ورثه لها لفقر حال أو شظف عيش لأن العالم إذا لم يكن فقيها صاحب منصب ولم يجد ما يعيش منه اشتغل بنسخ الكتب[4] .فكثر العلماء الوراقون وهذه المهنة كانت معروفة في عهد لم يكن فيه مكان للطباعة ولا لنشر الكتب إلا سواعد الرجال ، وسهرهم ومحابرهم[5]

**أسـرته:**

الأسرة هي أساس المجتمع ، وهي التي يرضع منها الفرد لبان الأخلاق والتعليم والسلوك والقيم ، ويأخذ عنها الدين إذ إن السلوك الاجتماعي يتأثر بالدين .

---

1 علل النحو – ابن الوراق – تحقيق محمود محمد محمود نصار – دار الكتب العالمية – بيروت – لبنان ط 1- 1422هـ - 2002 - ص 8 .

2 تذكرة النجاة – لأبي حيان الأندلسي – (تـ 654 – 745هـ) تحقيق عفيف عبد الرحمن – ط 1 – 1986م – مؤسسة الرسالة – ص 109 .

3 أنظر معجم المؤلفين – عمر رضا كحالة – مطبعة الترقي بدمشق – 1961م – ص 443.

4 الحضارة الإسلامية في القرن الرابع : آدم متز – ترجمة محمد عبد الهادي أوريده – دار الكتاب العربي – ط 2 – بيروت – 1387هـ - 1967م –ص 342.

5 أنظر مقدمة علل النحو – ابن الوراق - ص 9 .

وليس في كتب التراجم ما يتيح لنا تعرف حياة ابن الوراق بالتفاصيل ، وإذا كان قد ترجم له الكثيرون من أصحاب الطبقات ، وكأن له ذكر بين الفقهاء والأصوليين والنحويين فإن الذي ذكروه عنه قليل ومعاد ، ينقل فيه بعضهم عن بعض المتأخر عن المتقدم سوى أن أصله من بغداد ، وهذا يجعلنا في حالة غموض عن أسرته وولادته لجهالة المعرفة بها وقلة المصادر فيهما بل عدم ذكرهما في المصادر المتوافرة[1] .

## شيوخه وتلاميذه:

لكل عالم شيوخ يتتلمذ عليهم ويتعلم منهم ، ونجد معظم من ترجموا له لم يذكروا شيوخه وتلاميذه ولكن نجد السيوطي في البغية[2] . ذكر له شيخاً واحداً قرأ عليه القرآن بالروايات وروي عنه ، أبو بكر بن الحسن بن مقسم[3] والوراق واحد من القراء بجانب كونه من النحاة.

بالنسبة لتلاميذه ، فلم تزودنا المصادر والمراجع بذكر لتلاميذ إلا إشارة بسيطة من السيوطي بقوله : ( قرأ عليه أبو علي الأهوازي وروي عنه )[4] .

## أقوال العلماء فيه:

أجمع العلماء علي وصف ابن الوراق بالنحوي ، وكل من ترجم لابن الوراق قد قرن اسمه بالنحوي ، فقد نعتوه بأبي الحسن الوراق النحوي ، وبابن الوراق النحوي المعروف باين الوراق قال أبو البركات الأنباري : تـ : 577هـ : ( وكان جيد التعليل في النحو)([5]) .وقال القفطي : تـ : 646هـ : (إنه عالم بالنحو وعلله وصنف في النحو كتباً حساناً)[6] . وقال الفيروز آبادي ( تـ : 817هـ : ( إنه إمام في العربية )[7] .

## وفـاتــه :

---

1 أنظر : علل النحو - ابن الوراق – ص 10 .
2 ثقة من أعرق الناس بالقراءات ، وأحفظهم لنحو الكوفيين – تـ : 354 معجم الأدباء (150/18-154) .
3 بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحات -السيوطي – تحقيق محمد الفضل ابراهيم- مطبعة عيسى البابي القاهرة 1965م-(1/130) .
4 السابق نفسه ونفس الصفحة.
5 نزهة الألباء – ابو البركات الأنبارى – مكتبة المنار الاردن 1405هـ- 1985م - ص 231 .
6 إنباه الرواة على انباء النحات – القفطى- جمال الدين على يوسف – تحقيق محمد ابو الفضل – دار الكتب 1955م (3/165) .
7 البلغة – الفيروز ابادي- مجدي الدين محمد بن يعقوب – تحقيق محمد المصرى – دمشق 1972م - ص 227 .

أجمع المترجمون لابن الوراق علي أن وفاته كانت سنة (381هـ) إحدي وثمانين وثلاثمائة[1]. وقال ياقوت الحموي في معجمه[2] : (في سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة مات أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق النحوي ).

**مذهبه النحوي:**

لقد كان ابن الوراق ذا نزعة بصرية في آرائه ومنهجه ، فهو إذا ذكر البصريين قال عنهم: (أصحابنا) ، وإذا ذكر آراءهم أيدها ودافع عنها ونصرها علي آراء الكوفيين . وفيما يلي نماذج لذلك :

1. قوله في أبطال عمل (إن ولكن) إذا دخلتها (ما) : (وأعلم أن سبيويه لم يجز في "إن ولكن" العمل إذا دخلتها "ما" وأجاز ذلك أبو بكر السراج في كتابه (الأصول)[3] وأظن ذلك سهواً منه علي مذهب أصحابنا)[4] .
2. ذكر قول البصريين والفراء في (كلا) فرجح قول البصريين وعلل له وضعف قول الفراء ، فاستمع إليه يقول : ( فأما " كلا " ) فهي عند البصريين اسم يدل علي اثنين فما فوقهما ، وأما الفراء فيقول : هو مثني ، وهو مأخوذ من (كل) فخفف اللام وزيدت الألف للتثنية ويحتج بقول الشاعر:

فِي كَلتَ رِجْلَيْهَا سَلَامِي وَاحدةٌ  كِلْـتَا همـا مَقْـرُونَةٌ بِزائـدةِ

فأفرد (كلا) وهذا القول ليس بشئ ، ثم ذكر علة هذين القولين ، وبين أدلتهما[5].

3. قال : ( وأعلم أن الفعل المضارع يرتفع عند أهل البصرة بوقوعه موقع الاسم هذا ما قاله أهل البصرة في ارتفاع الفعل المضارع ، أما ما ذكره عند الكوفيين فقد أورد قولين لعالمين من علماء الكوفة هما: الكسائي والفراء قال ابن الوراق: ( والفراء يقول: إن الفعل المضارع يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم ) أما الكسائي فقوله هو أنه يرتفع عما في أوله من الزوائد ) ثم بين بعد هذا فساد

---

1 نزهة الألباء – ابن الأنباري - ص 231 .
2 ينظر : معجم الأدباء – ياقوت الحموى – مطبعة دار المأمون بمصر 1936م- (6/254) .
3 ينظر : الأصول في النحو – ابن السراج- 316هـ - ط 3 – جـ 1 – 552 – 56 .
4 علل النحو – ابن الوراق - ص 17 .
5 نفس المرجع السابق ونفس الصفحة .

قولي الكسائي والفراء بقوله: ( فأما الفراء فقوله : ( أقرب إلي الصواب ، وفساده مع ذلك ثم بين فساده )[1]. إن وقوف ابن الوراق إلي جانب البصريين وأخذه بآرائهم واضح في جميع أبواب كتابه (علل النحو) وابن الوراق في البصريين يسير إلي جانب سيبويه ويذهب مذهبه ورد علي مخالفيه[2].

**موقفه من مسائل الخلاف :**

إن موقف العلماء من تعليل النحو كان وما يزال محل خلاف والسبب هو استخدام القياس ، والمنطق والبراهين ، والشواهد العديدة ، وتنوع توجيه الشواهد وتعدد إعرابها، وهذا يدل علي أن كتاب (علل النحو) هو أصدق ما يمثل نزعة ابن الوراق النحوية ويبين موقفه من مسائل الخلاف فقد عرض المسائل عرضاً علمياً دقيقاً أميناً مبنياً علي الشواهد من آيات قرآنية وشواهد شعرية ، وأبدي رأيه واضحاً في كل مسالة من مسائل الكتاب ، وقد وجدنا ميله واضحاً إلي مذهب البصريين ، آخذاً بأقوالهم ، مؤيداً لأرائهم وافقاً إلي جانبهم ، فهو يعد نفسه من جملتهم أحياناً بقوله : (أصحابنا قولنا، عندنا )[3].

ولعله يكفي دلالة علي ميله إلي جانب البصريين أنه لم يؤيد الكوفيين في مسائل الخلاف في كتاب (علل النحو) وكان دائماً يدحض آراءهم ويضعف حججهم ويفسد أقوالهم .

**مبادئ النحو في مدرسة البصرة واعتماد ابن الوراق لها :**

**من هذه الأصول :**

**باب النداء :**

لا يجوز نداء ما فيه ( ال ) ، لأن ( ال ) تفيد التعريف ، و ( يـا ) نفيد التعريف واتباعاً لهذا الأصل قال ابن الوراق : ( إن " يا "لا يصح أن تدخل علي ما فيه الألف واللام )[4] .

**العامل في الفاعل والمفعول :**

---

1 علل النحو – ابن الوراق - ص 18 .
2 المرجع السابق نفسه .
3 علل النحو – ابن الوراق – ص 22 .
4 علل النحو – ابن الوراق -.ص 23 .

1. يذهب ابن الوراق مؤيداً مذهب البصريين إلي أن العامل في الفاعل والمفعول الفعل وحده ، وذلك مراعاة لهذا الأصل الذي ووضعوه بينما يري الكوفيون غير ذلك .
2. واتباعاً لهذا الأصل قال ابن الوراق:( والفعل هو العامل فيه في الفاعل وفي المفعول)[1]
3. واتباعاً لهذا الأصل رفض ابن الوراق أن يعمل المبدأ في الخبر والخبر في المبتدأ .

**المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل :**

وموافقة لهذا الأصل قال ابن الوراق : (ألا ترى أنك تقول : زيد ضارب عمراً ، فإذا قدمت " عمراً " علي " زيد " لم تخرج " زيداً " من أن يكون مبتدأ ، ولم يجب تقديم " ضارب " مع تقديم " عمراً " ، وكذلك إذا قدمنا الذي يجب تقديم الخبر[2] . إلا الرفع ، وقد أجاز الخفض فيه أهل الكوفة ، وحملوا الكلام علي المعنى والأجود قولنا ، لأن اللفظ له حكم وليس كل ما جاز علي المعنى يجوز علي العطف[3] .

ونراه قد استعمل في هذه المسألة (الجر) وهو مصطلح بصري ، و ( الخفض ) وهو مصطلح كوفي ، فلما ذكر أهل الكوفة ذكر مصطلحهم ، وذلك بقوله : وقد أجاز الخفض فيه أهل الكوفة ) .

**عناوين أبواب عند الوراق مع مقابلة بين العناوين عند البصريين وعند الكوفيين:**

استعمل ابن الوراق في عناوين أبواب خاصة ( علل النحو ) المصطلحات البصرية والكوفية ولكنه أكثر من استعماله هنا للمصطلح البصري، نورد جزءاً منها :

---

1 السابق نفسه – ص 24 .
2 علل النحو – ابن الوراق – ص 24 .
3 السابق نفسه .

1. قال : ( باب ارتفاع الفعل المضارع )[1] وهذا مصطلح بصري ويقابله عند الكوفيين – الفعل المستقبل .
2. وقال : ( باب الصفة )[2] وهو مصطلح كوفي ، يقابله عند البصريين : النعت .
3. وقال : ( باب التمييز )[3] وهو مصطلح بصري ، يقابله عند الكوفيين التفسير .
4. وقال : ( باب ما ينصرف وما لا ينصرف )[4] ، وهو مصطلح بصري ، ويقابلة عند الكوفيين : يجري وما يجري .
5. وقال : ( باب ما لم يسم فاعله )[5] وهو مصطلح كوفي ، ويقابله عند البصريين الفعل المبني للمجهول .
6. وقال : ( باب حروف العطف )[6] وهو مصطلح بصري ، ويقابله عند الكوفيين حروف النسق

## خلاصة مذهبه النحوي :

يخلص القول في مذهب ابن الوراق النحوي إلي الآتي:

- أنه مذهب عالم واضح الفكر مستقل الرأي .
- أنه قال بأكثر ما قاله البصريون وعد نفسه منهم .
- هو عالم فقه ومنطق وكلام استخدم الحجج واهتم بالقياس والتعليل .
- وهو يأخذ من المذهبين ولكنه يميل إلي المذهب البصري .
- وتأثر بالفقهاء وعلماء الكلام في أسلوبه وعلله وذلك أنه استخدم مصطلحات وعبارات علماء الفقه وعلماء الكلام ، واتخذ العقل أساساً من الأسس التي استخدمها في بناء الأحكام النحوية ، ومذهب ابن الوراق مذهب بصري في غالبه ، وذلك يتحقق بثلاثة أشياء[7] :

أولاً : موقفه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين .

ثانياً : الأصول النحوية التي اعتمد عليها في كتابه (علل النحو) .

---

[1] علل النحو – ابن الوراق – ص 22 .
[2] السابق نفسه – ص 102 .
[3] السابق نفسه – ص 108 .
[4] السابق نفسه – ص 123 .
[5] السابق نفسه – ص 59 .
[6] 8. السابق نفسه – ص 101 .
[7] 1. علل النحو – ابن الوراق – ص 21 .

**ثالثاً : المصطلحات النحوية التي يستعملها .**

## المبحث الثاني
## سيرة ابن الأنباري

**اسمـه :**

هو أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن أبي السعادات عبيد الله بن محمد أو (مصعب) بن عبد الله بن أبي سعيد بن الحسن بن سليمان الأنباري ، الملقب كمال الدين النحوي[1] .

وكان هو نفسه يكتب اسمه هكذا : عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، كما ورد إجازته لكتابه ( البيان في غريب إعراب القرآن )[2] .

كان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو ، سكن بغداد من صباه إلي أن مات ، وتفقه علي مذهب الشافعي بالمدرسة النظامية[3] . وصار معيداً للنظامية ، وكان يعقد مجلس الوعظ ، ثم قرأ الأدب ، وحدث بالسيرة ، لكن روي الكثير من كتب الأدب ، وكان إماماً ثقة صدوقاً ، فقيهاً مناظراً غزير العلم ، تقياً عفيفاً ، لا يقبل من أحد شيئاً ، خشن العيش والمأكل ولم يتلبس من الدنيا بشئ ، وانقطع في أخر عمره في بيته مشتغلاً بالعلم والعبادة ، وترك الدنيا ومجالسها[4] .

**لقـبه :**

يذكر في كل المصادر كمال الدين ، ما عدا الذهبي فقد قال : الكمال[5] وينسب إلي الأنبار التي ولد فيها ، وقضي بها مرحلة صباه ، فيقال كمال الدين الأنباري ، ولم يذكر مترجموه سبب إطلاق هذا اللقب عليه ولا من أطلقه ، وربما أطلقه طلابه لشدة زهده وتمسكه وورعه .

---

[1] أنظر : أسرار العربية – لأبي البركات عبد الرحمن الانبارى – تحقيق محمد بهجت البيطار – مطبعة المجمع العربي بدمشق - ص 10 .
[2] أنظر : البيان في غريب إعراب القرآن – ابن الأبناري – تحقيق : طه عبد الحميد طه (1/24) من المقدمة الهيئة المصرية العامة للتأليق والنشر – دار الكتاب العربي – القاهرة – 1961م .
[3] أنشاها نظام الملك الحسن بن علي بن إسحق الطوسي – وزير ملك شاه السلجوقي ( 485هـ - 1092م ).
[4] أنظر : أسرار العربية – ابن الأنباري - ص (10 – 11 – 12) .
[5] أنظر العبر في خبر من غبر الحافظ الذهبي (ت 748هـ) تحقيق ابو هاجر محمد سعيد لبنان – ط 1 1405هـ - 1985م (32/73) ..

**كنيتـه :**

**حمل ابن الأنبا ري كنية اشتهر بها ، لأنها كانت إحدى مميزات هذا الشيخ المبارك : قال : ابن خلكان : ( وكان نفسه مباركاً ما قرأ عليه أحد إلا وتميز )[1] ولإيمان تلاميذه ومعاصريه ببركته كنوه بأبي البركات .**

**مولـده :**

**ولد أبو البركات كمال الدين الأنبا ري كما ذكر أكثر مترجميه في شهر ربيع الثاني، سنة ثلاث عشرة وخمسمائة من الهجرة[2] ويكاد يجمع المؤرخون علي أنه ولد في الأنبار[3] ( وهي مدينة علي الفرات في غربي بغداد ، بينهما عشرة فراسخ ).**

**أســرته :**

**ينتمي أبو البركات إلي أسرة لها شأن في علوم الدين ، فأبوه أبو الوفاء محمد بن عبد الله كان محدثاً ، أخذ عنه أبو البركات الحديث ورواه[4] . أما أمه وإن لم يرد اسمها في مصادر ترجمته إلا أنها أيضاً تنتمي إلي أسرة علمية فأبوها – كما – يبدو – كان خطيباً ، فابن الأنبا ري ، يذكر خاله بأنه أبو الفتح ابن الخطيب الأنبا ري ، وقد أخذ عن خاله هذا ، وروي عنه الحديث[5] . ولم يرد شئ عن زوجه وأولاده سوى أنه كان متزوجاً وله ولد .**

**شيوخه وتلاميذه:**

**أخذ أبو البركات علمه علي يد نخبة متميزة من الشيوخ والعلماء معظمهم كانوا من كبار علماء عصره ، نذكر بعضاً منهم :**

1. **أبوه أبو الوفاء محمد بن عبد الله ، أخذ منه الحديث ، فكان أوائل من تتلمذ لهم في صباه بالأنبار وبغداد أيضاً[6] .**

---

[1] وفيات الأعيان – ابن خلكان شمس الدين احمد بن محمد – تحقيق د. احسان عباس دار الثقافة بيروت (3/139) .
[2] أنظر : انباه الرواة- القفطي - (2/171) .
[3] أنظر معجم البلدان ياقوت الحموى دار صادر بيروت 1977م (1/257) .
[4] أنظر ذيل تاريخ بغداد – ابو عبدالله محمد بن سعيد بن الدبيثى اختصره الامام الذهبي ط 1 – دار الكتب العلمية -بيروت 1405هـ-1985م( 15/239)
[5] نزهة الألباء في طبقات الأدباء – ص 28 – مكتبة المنارة - الأردن – 1405هـ - 1985م .
[6] أنظر سيرة أعلام النبلاء – شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان الذهبي – تحقيق شعيب الارنؤوط ومامون الصناغرب – مؤسسة الرسالة د.ت (21/13) .

2. **خاله أبو الفتح ابن الخطيب الأنباري ، وأخذ منه في الأنبار كما ذكر هو نفسه في نزهة الألباء**[1] .
3. **محمد بن عبد الله بن أحمد بن حبيب أبو بكر العامري ( تـ : 553) : وقد سمع منه الحديث**[2]
4. **محمد بن محمد بن عطاف أبو الفضل ( تـ : 534هـ) وقد سمع منه الحديث أيضاً**[3].
5. **عبد الوهاب بن المبارك أحمد الأنماطي أبو البركان ( تـ : 538هـ) سمع منه الحديث ببغداد)**[4] .
6. **سعيد بن عمر البغدادي أبو منصور بن الرزاز ( تـ : 839هـ) : تفقه عليه علي المذهب الشافعي ، ولازمه حتى برع وحصل طرفاً صالحاً من الخلاف**[5] .
7. **موهوب بن أحمد بن محمد بن الخطر أبو منصور الجواليقي ( تـ : 539هـ) أخذ منه اللغة**[6] **قال أبو البركات في النزهة : قرأت عليه وكان منتفعاً به لديانته وحسن سيرته وكان يختار في بعض مسائل النحو مذاهب غريبة**[7] .
8. **أبو محمد بن علي أحمد بن عبد الله المقرئ النحوي ، ابن بنت الشيخ أبي منصور الخياط المقرئ ( تـ : 541هـ) : سمع عليه كتاب سيبويه وشرحه لأبي سعيد السيرافي**[8] .
9. **الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي بن همزة العلوي الحسين النحوي، المعروف بابن الشجري ( تـ : 542هـ) : درس عليه علم النحو وعلم اللغة قال عنه في النزهة : كان الشريف بن الشجري أنحى من رأينا علماً من علماء العربية وآخر من شاهدنا من حذاقهم وأكابرهم**[9] .

---

1 1.أنظر : نزهة الالباء – ابن الأنباري – ص 281 .
2 أنظر : طبقات النحاة واللغويين – ابن قاضي شهبه الامام طقى الدين تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم – دار المعارف بمصر 1984م ص – 264 .
3 أنظر ذيل تاريخ بغداد – ابن سعيد الدبيهي- (15/239) .
4 طبقات النحاة – ابن القاضي - ص 264 .
5 بغية الوعاة- السيوطي- (2/86) .
6 ذيل تاريخ بغداد – ابن سعيد - (15/239)
7 نزهة الالباء – ابن الأنباري - ص 234 .
8 السابق – ص 237 – 238 .
9 السابق – ص 299 .

10. أبو النجيب عبد القاهر بن عبد الله بن عمرية الملقب بضياء الدين السهروري ( تـ : 563هـ) هو شيخه في التصوف ، وكان ممن قعد في خلوته[1].

**تلاميـذه :**

جعل ابن الأنباري بابه مفتوحاً لطلاب العلم فتردد عليه طلبة كثيرون فأخذوا عنه، واستفادوا منه ، وما قرأ عليه أحد إلا وتميز[2] وليس من الإمكان حصر كل الذين تتلمذوا علي يده ، هؤلاء قلة منهم :

1. أبو بكر محمد بن أبي عثمان موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الحازمي الهمزاني الملقب زين الدين[3] (تـ : 584) .
2. أسعد بن نصر بن أسعد أبو منصور الأديب المعروف بابن العبركي[4] ( تـ : 589) .
3. مكي بن ريان بن شبه بن صالح الماكسين المولد ، المبلي الدار [5] (تـ: 603) .
4. مصدق بن شبيب بن الحسين ، أبو الخير الصلحي النحوي ( ت : 605هـ) .
5. الشيخ الشهاب محمد خلف بن راجح المقدسي الحنبلي[6] ( تـ : 618هـ ) .
6. خزعل بن عسكر بن خليل المصري[7] ( تـ : 620هـ)
7. محمد بن أبي الفرج معالي أو المعالي المنعوت بالفخر الموصلي الشافعي[8] ( تـ: 621هـ)
8. أبو عبد الله بن سعيد بن الدبيثي[9] ( تـ : 537هـ)
9. علي بن منصور بن عبيد الله الخطيب المعروف بالأجل اللغوي[10] .
10. عبد الغفار بن محمد بن عبد الواحد أبو سعد الأعلمي[11] .

---

[1] نزهة الالباء – ابن الأنباري - ص 234 .
[2] نزهة الالباء – ابن الأنباري – ص 299 .
[3] أنظر : طبقات النحاة واللغويين – ابن القاضي - ص 263 .
[4] أنظر : وفيات الأعيان – ابن خلكان - (3/139) .
[5] شذرات الذهب في اخبار من ذهب الامام شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحى بن احمد الحنبلى – تحقيق محمد عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان 1419هـ - 1998م ط 1 (4/282)
[6] أنظر : انباه الرواة - القفطي -(1/270)
[7] أنظر سيرة أعلام النبلاء – الذهبي- ص 425 – 426 .
[8] أنظر : ذيل الروضتين – أبو شامة الفارسي – ص 30 – د.ط نشره : عزة العطار الحسين – القاهرة 1336هـ .
[9] أنباة الرواة- القفطي - (1/388-389) .
[10] سير أعلام النبلاء- الذهبي- (132/26)
[11] 10.أنظر : أنباه الرواة- القفطي - (2/321-322) .

11. أبو المحاسن عمر بن علي الزبيدي الدمشقي[1] ( تـ : 575هـ)
12. أبو المحاسن محمد بن الملك الهمزاني[2] .

## أقوال العلماء فيه:

روى عنه مجموعة من العلماء منهم الحافظ أبو بكر الحازمي ، وذكره ابن الزبير في الصلة[3] ، ونقل عن ابن الدبيثي أنه قال : ( هو الشيخ الصالح ، صاحب التصانيف الحسنة المفيدة في النحو وغيره ، كان فاضلاً زاهداً ...)[4]

ونقل أيضاً عن الموفق عبد اللطيف البغدادي قال : لم أر في العباد المنقطعين أقوى منه في طريقه ، ولا أصدق منه ، في أسلوبه جد محض لا يعتريه تصنع ولا يعرف السرور ولا أحوال العالم[5] ، وقال ابن خلكان : ( وكان نفسه مباركاً ما قرأ عليه أحد إلا وتميز[6] .

## وفـاته :

بعد حياة طويلة مليئة بالعلم غزيرة بالإنتاج والتأليف ، بعيدة عن متع الحياة ، توفي أبو البركات في شرق بغداد ، وكانت وفاته بإجماع المؤرخين في شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة من الهجرة ، واختلفوا في يوم وفاته ، الذي عليه الكثيرون أنه توفي ليلة الجمعة التاسع من شعبان ، ودفن في تربة الشيخ أبي إسحق الشيرازي بباب أبرز[7]. وعلي هذا يكون أبو البركات الأنبا ري قد عاش أربعة وستين عاماً ، وبضعة أشهر.

## مذهبه النحوي :

من خلال أسرار العربية نجد ابن الأنباري تعرض لعدد من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين التي لها عدد من الآراء وهو يهتم بشكل واضح بآراء

---

[1] 11. ذيل تاريخ بغداد- الدبيثي- (15/414) .
[2] 12. السابق نفسه.
[3] أنظر : أسرار العربية – ابن الأنباري– ص 11 – 12 .
[4] أنظر : مقدمة نزهة الأدباء – ابن الأنباري– ص 3 .
[5] أنظر : أسرار العربية – ابن الأنباري– ص 2
[6] أنظر : وفيات الأعيان- ابن خلكان – (3/139) .
[7] أنظر : أسرار العربية – ابن الأنباري– ص 13 .

سيبويه وفي معظم الأحوال التي أورد فيها رأي سيبويه كان يعتبره الرأي الصحيح ، أما موقفه من الكوفيين فكان سلبياً وهجومياً وقد حرص في كل مسألة علي نقد أرائهم وتنفيدها ما عدا استثناءات نادرة مثلا مسألة تقدم خبر ( ليس ) التي وافق فيها رأي الكوفيين وفساد رأي البصريين ، وكل رأي مصحوب بعلته [1] .

ومن أمثلة انتصاره لرأي البصريين مسألة : نعم وبئس أسمان هما أم فعلان ؟ وقد عرض ابن الأنباري هذه المسألة بقوله : فإن قيل : هل نعم وبئس اسمان أم فعلان ؟ قيل اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلي أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، واستدلوا علي ذلك بثلاثة أوجه : الأول : أن الضمير يتصل بهما علي حد اتصاله بالأفعال فإنهم قالوا : نعما رجلين ، ونعموا رجالاً كما قالوا : قاما وقاموا . والوجه الثاني : أن تاء التأنيث الساكنة التي لم يقلبها أحد من العرب هاء في الوقف ، تتصل بهما كما تتصل بالأفعال ، نحو نعمت المرأة وبئست الجارية ، والوجه الثالث : أنهما مبنيان علي الفتح كالأفعال الماضية ولو كانا اسمين لما بنيا علي الفتح من غير علة ، وذهب الكوفيون إلي أنهما اسمان واستدلوا علي ذلك من خمسة أوجه : الوجه الأول أنهم قالوا : الدليل علي أنهما اسمان دخول حرف الجر عليهما وحرف الجر يختص بالأسماء.والوجه الثاني أن العرب تقول : ( يا نعم المولى ونعم النصير ) ، فنداؤهم نعم يدل علي أنها اسم لأن النداء من خصائص الاسم ، والوجه الثالث أنهم قالوا : الدليل علي أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ، ألا ترى أنه لا يحسن أن نقول : ( نعم الرجل أمس ) ، ولا ( بئس الرجل غداً) فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما دل علي أنهما ليسا بفعلين والوجه الرابع : أنهما لا يتصرفان ، ولو كانا فعلين لتصرفان لأن التصريف من خصائص الأفعال ، فلما لم يتصرفا ، دل علي أنهما ليسا فعلين . والوجه الخامس أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا : نعيم الرجل زيد ، وليس في أمثلة الأفعال شئ علي وزن فعيل ، فدل علي صحة ما ذهبنا إليه ، والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وأما ما استدل به الكوفيون ففاسد[2]

---

1 أسرار العربية – ابن الأنباري- ص : 89

2 أسرار العربية – ابن الأنباري - ص : 69 – 72

**وأيضا من الأمثلة ما فعله بصدد المسائل الآتية في أسرار العربية :**

- **حروف الإعراب في الأسماء الستة ، ص 43 – 45 .**
- **الفعل مشتق من المصدر أو المصدر مشتق من الفعل ، ص 153 – 104 .**
- **ما العامل في المستثني في الموجب النصب ؟ ص 116 – 117 .**
- **هل تعتبر ( حاشا ) ، حرف جر أم فعلاً ؟ ص 118 – 119 .**
- **علة الميم المشددة في آخر اللهم . ص 130 – 131 .**

**وابن الأنباري يخص كبار الكوفيين ، مثل الفراء والكسائي ، بنعوت فيها شيء من القوة والعنف كأن يقول هنا الرأي لا ينفك في ضعف أو أنه ظاهر الفساد أو أنه ليس بشيء ، وهذا يدل علي أن ابن الأنباري يميل إلي البصريين بالإضافة إلي انتصاره الصريح لرأيهم ، وموافقاته لآرائهم ، وموافقاته لرأي سيبويه[1] .**

---

1. أسرار العربية- ابن الأنباري- ص. 89.

# الفصل الثاني

# التعليل النحوي عند العالمين

## المبحث الأول

## التعليل النحوي عند الوراق

ابن الوراق واحد من أبرز النحاة الذين اهتموا بالعلل النحوية ، وهو أحد الذين نحوا هذا المنحي ، وتعتبر جهوده امتداداً لجهود أسلافه ممن أهتموا بهذا الجانب[1]. ومن خلال كتابه (علل النحو)[2] يثبت وضعه في النحاة الذين اهتموا بالعلة ، فقد ألفه لهذه الغاية حيث استعرض فيه العلل النحوية وسردها في الحكم الواحد حيث تصل التعليلات في بعض الأحيان إلي أكثر من ست عشرة علة أو تزيد ، وقد استوفي ابن الوراق كل أبواب النحو والصرف ، أكثر في عرض العلل ، ونجد ابن الوراق من خلال تناوله لأبواب النحو المعروفة لم يكتف بتعليل ما هو موجود في اللغة وإنما ذهب إلي ما هو غير موجود فيعلل ما قيل وما لم يُقل. ولم تقف تعليلاته عند بيان الوجه الواحد وإنما تتعدد وتكثر حتى يتضح أن الأحكام النحوية ليست مقصورة وإنما هي الوسيلة التي تؤدي إلي الغاية المطلوبة وهي العلل.

ولما كانت العلل منذ بدايتها مأخوذة من طبيعة اللغة ومستمدة من خصائصها الذاتية ، فلابد أن تظل دائماً الأساس الذي يعتمد عليه لمعرفة الظواهر والعوارض التي تطرأ علي الصيغ والأبنية ، ولذلك كان كتاب سيبويه المعين لابن الوراق في وضع أحكامه واستدلالاته.

---

1. ينظر ، علل النحو – ابن الوراق، ص 58 .
2. أنباه الرواة – 3 – ص 165 – بغية الوعاة – 1 - السيوطي– ص 130 .

كان ابن الوراق يفترض المسألة بطريقة السؤال والجواب وتقليب المسالة الواحدة علي أكثر من وجه ، وكان يفرض أحياناً أسئلة فرعية عن السؤال الأصل ، ونجده في بعض الأحيان يشير إلي بعض آراء الذين سبقوه من أمثال الفراء والأخفش والمبرد ثم يخلص إلي ترجيح رأي علي آخر وفي الغالب الأعم يرجح رأي البصريين .

ومن تعليلات الوراق ما يدل علي أنه صاحب ذوق لغوى سليم ومن ذلك قوله : ( إن قال قائل : لم وجب أن يرفع الفاعل وينصب المفعول به قيل في ذلك أوجه ، فأحدها : أنهم فعلوا هذا الفعل بين الفاعل والمفعول به ، لأن الفاعل أقل من المفعول في الكلام وذلك أن الفعل الذي يتعدى يجوز أن تعديه إلي أربعة أشياء ، فلما كان الفاعل أقل في الكلام من المفعول جعلت له الحركة الثقيلة وجعل لما تقدم في كلامهم الحركة الخفيفة ليعتدلا[1] .

## خصائص التعليل عند ابن الوراق :

تميزت تعليلات ابن الوراق من خلال كتابه ( علل النحو ) بعدد من الخصائص أهمها تعدد العلل .

كان ابن الوراق أحد العلماء الذين أسرفوا في العلل حيث كان يضع الحكم النحوي الذي يتناوله بطائفة من العلل تتراوح بين ثلاث علل وست علل ، وقد تتعدي هذا العدد حتى يصل بعضها إلي عشر وأكثر من ذلك وللنحاة في تعدد العلل مذهبان :

1. ذهب قوم إلي أنه لا يجوز تعليل الحكم بعلتين فصاعداً ومنعوا تعدد العلل النحوية[2] وذلك لأنهم يرون أن جميع صفات العلة العقلية تلقي علي العلة النحوية[3] .
2. وذهب قوم من النحاة إلي جواز التعليل بعلتين فصاعداً ، وقد كان ابن جني من المؤيدين لجواز تعدد العلل ، حيث يقول : ( فقد يكون الحكم الواحد معلولاً

---

[1] 3. ينظر علل النحو- ابن الوراق– ص 140 .
[2] ينظر الاقتراح في اصول النحو – السيوطى-ط 2– دار المعارف سوريا- حلب 1359هـ - ص 54 .
[3] ينظر علل النحو- ابن الوراق – ص 70 .

بعلتين)[1] مثل تعدد العلل عند ابن الوراق في المصدر ، قال الوراق : إن قال قائل من أين جاز أن يعمل المصدر وهو أصل الفعل عمل الفعل ؟ قيل له من وجهين أحدهما ، أن الفعل لما كان مشتقاً من المصدر وكان في المصدر لفظ الفعل جاز أن يعمل عمله ، إذ كل واحد منهما يدل علي الآخر ، والوجه الثاني ، أنك إذا قلت : أعجبني ضرب زيد عمراً فالمعنى أن ضرب زيد عمراً ، فلما كان المصدر مقدراً بأن والفعل صار العمل في المعني للفعل ، فلما حذف لفظ الفعل بقى حكمه فلهذا جاز أن يقع بعده الاسم مرفوعاً ومنصوباً إذا نونته أو أدخلت ألفاً ولاماً وإذا أسقطت الألف واللام والتنوين وجبت الإضافة لأن المصدر اسم ما لم يحل بينه وبين ما يعمل فيه الحائل أعني التنوين فوجب خفض ما بعده[2] .

## العناية بالعلل الثواني :

إن مصطلح العلل الثواني مصطلح نحوى قديم ، فقد ذكره ابن السراج ( تـ 316هـ ) إذ قال في حديثه عن المفعول به " فهو منصوب ونصبه لأنه الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه وهذه العلل التي ذكرناها هنا في العلل الأول . وها هنا علل ثوانٍ أقرب منها ..."[3]

ويرى ابن مضاء أن التعليل ينقسم إلي نوعين : النوع الأول أسماه العلل الأوائل ، والنوع الثاني أطلق عليه العلل الثواني والثوالث[4] .

---

1 الخصائص – ابن جني– 1 – ص 101 .
2 علل النحو – ابن الوراق– ص 170 .
3 ينظر – الأصول في النحو- ابن السراج– 54 .
4 ينظر أصول النحو العربي- محمد خير الحلواني – 151 .

ونجد أن ابن الوراق كان مولعاً بإيراد العلل الثواني وقد أسرف فيها إسرافاً ملحوظاً ، ومن الأمثلة في نطاق العلل الثواني تعليله عمل المصدر عمل الفعل علي الرغم من أنه أصل للفعل[1] .

## الاعتماد علي تعليلات نظرية :

نجد تعليلاته مستنبطة من افتراضات عقلية ، اعتمد فيها علي تصورات نظرية في تعليل كل ما ورد في اللغة معتمداً علي النظر العقلي المجرد من أمثلة ذلك تعليله لامتناع الفعل عن الجر ، فقد عرض ثلاث علل ، ثم أردفها بسؤال علله بعلتين آخريتين ثم ذكر سؤالاً آخر بالمسألة أيضاً[2] .

## اعتماد الأحكام النحوية في العليل :

لقد وضع أحكاماً وقوانين لضبط اللغة ، وكانت هذه القوانين مستمدة من واقع اللغة وبعد أن استقرت هذه الأحكام أخذ النحاة ينظرون إلي اللغة من خلالها دون الواقع اللغوي ، ودون النظر إلي طبيعة اللغة[3] . ومن خلال كتاب علل النحو وضح تعليلات ابن الوارق بين على النظر ومن خلال الأحكام النحوية ومن أمثلة التعليلات القائمة علي الأحكام النحوية التي اعتمدها ابن الوراق .

قال : ( ما الذي منع تقديم خبر ( مـا ) عليها ؟ قيل له : حرف مشبه بالفعل فلم تبلغ قوتها أن تتصرف في معمولها ، إذا كانت في نفسها لا تتصرف .

قال : فيما الذي أوجب إبطال عملها إذا فصلت بين الاسم والخبر بـ( إلا ) ؟

قال : لأنه ( إلا ) توجب الخبر ، فبطل معني ( مـا ) فإنما هي مشبهة بـ( ليس ) من جهة المعنى لا اللفظ[4] . فإذا زال المعنى بطل عملها ، لأن الشبه قد زال فرجعت إلي أصلها[5] .

## شمول التعليلات :

---

1 علل النحو – ابن الوراق– ص 359 .
2 السابق نفسه – ص 147 .
3 السابق نفسه – ص 82 .
4 الكتاب – سبويه ابو بشر عمرو بن عثمان – تحقيق عبد السلام هارون – ط 1 – الهيئة المصرية العامة للكتب – 1966م - ص 59 .
5 علل النحو – ابن الوراق– ص 59 .

الشمول من أبرز تعليلات ابن الوراق وهو تناول كل جوانب اللغة في المسائل التي يعرضها ، فكان يعلل كل مظهر من مظاهر اللغة العربية سواء أكان بارزاً أم خفياً ، لابد أن يعلل. فهو يعلل بناء ( حيث ) ، ثم يبين لماذا أوجب لها البناء ثم لماذا حرك أخرها بالضم[1] .

ويعلل أيضاً زيادتهم الحروف دون الحركة في التثنية وجمع المذكر السالم ، ثم لماذا كانت الزيادة بحروف المد دون غيرها من الحروف[2] . ويعلل لعامل ( إنّ وأخواتها ) النصب والرفع ، ولم وجب أن تعمل ولماذا رفعت الخبر ، ونصبت الاسم ، ولما يكون المرفوع مؤخراً والمنصوب مقدماً[3] . ويعلل بناء ( أين ) علي الفتح ، ثم لماذا كان البناء علي حركة ، ولماذا كانت الحركة فتحة [4] .

هكذا كانت تعليلات ابن الوراق ، فهو لا يكتفي بالوقوف إزاء الظاهرة اللغوية ، وإنما يذهب إلي أبعد من ذلك فيفسر سبب حدوثها ، ولماذا ظهرت بهذا الشكل ولماذا لم تظهر بغيره ومن خلال هذه التساؤلات تتعدد الأوجه وتكثر العلل ، وأن كل ظاهرة من الظواهر يمكن تعليلها، وأن كل حكم من الأحكام النحوية لابد له من سبب وأن ظاهرة الشمول أثرت تأثيراً كبيراً علي تعليلاته.

## أهم العلل التي اعتمد عليها ابن الوراق :

نجد أن العلة وردت بأسماء كثيرة نذكر جزءاً منها .

## عله خوف اللبس ، أو كراهية اللبس :

وهي من العلل التي توخاها العرب في كلامهم ، وكانوا بدافع الحرص علي الإبانة والوضوح يتحاشون ما خلط بين المعاني .

---

1 علل النحو – ابن الوراق– ص 39 .
2 السابق نفسه – ص 14 .
3 السابق نفسه– 43 .
4 السابق نفسه – ص 37 .

ومما علله بها ابن الوراق : تعليله دخول التنوين علي الاسم المعرب ، وقال : ( ومن الأسماء لم تعرض له علة تخرجه عن أصلة ، وهو الإعراب ، فلو لم يدخل التنوين عليه لا لتبس بالمعرب الذي يشبه الفعل )[5] .

**علة تخفيف :**

وهي علة لها صلة بطباع العرب في القول فقد كانوا يميلون إلي اختيار الأخف ، إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم ، ومما جاء منها في (علل النحو ) تعليل زيادة الألف في جمع المؤنث السالم إذ يقول : ( وكانت الألف أولي في هذه المواضع ، لأنها أخف الحروف كانت الألف أخف بذلك لخفتها )[2] .

ومما علله بها أيضاً تعليليه رد الألف في المقصور في حال الوقف إذا كان منصوباً ، قال وحسن رد الألف في المقصور لخفتها )[3] .

**علة تشبيه :**

وهي علة تقوم علي إكساب المشابهين حكماً واحداً،ومن أمثلتها في العلل تعليل إضافة (حيث) إلي الفعل ، إذ علله ابن الوراق بقوله : ( فأما " حيث " من ظروف المكان فيجوز إضافتها إلي الفعل ، تشبيها بـ(حين) لأنها مبهمة في المكان كإبهام "حين" في الزمان، فلذلك جاز إضافتها إلي الفعل )[4] .

**علة فرق :**

وهي علة بقصد بها الإبانة ، يعطي للحكمين المتشابهين مظهرين مختلفين توخياً لدقة الدلالة ومما جاء منها عند الوراق تعليل بناء المفرد المنادي علي حركة ، حيث يقول : ( لأن المنادي من قبل كان مستحقاً للإعراب ، وكل اسم كان معرباً ثم أزيل عنه الإعراب لعلة عرضت فيه ، وجب أن يبني علي حركة ليكون بينه وبين غيره من الأسماء التي لم تقع قط معربة فرق ، نحو (من وكم وما) ، فلهذا وجب أن يبني المنادي علي حركة )[5] .

---

5 علل النحو – ابن الوراق – ص 8 .
2 علل النحو – ابن الوراق– ص 14 .
3 السابق – ص نفسه 20 .
4 السابق نفسه – ص 6 .
5 علل النحو – ابن الوراق – ص 84 .

**علة كثرة استعمال :**

وهي علة يستدل بها في الغالب لبيان بضعة أحكام منها الحذف ، ومن أمثلتها تعليل ابن الوراق حذف "مِنْ " من الأفعال التي تتعدي بحرف الجر قال : ( ألا ترى أن قولك : اخترت الرجال زيداً ، أن لفظ الاختيار يقتضي تبعيضاً ، فلهذا جاز حذف "مِنْ " لدلالة الفعل عليها ، ومنه ما يحذف استحقاقاً لكثرته في كلامهم ، كقولهم : نصحت زيداً ، وسميتك زيداً ، وكنيتك أبا عبد الله لأن هذه الأشياء قد كثرت في كلامهم فاستخفوها فحذفوا حرف الجر )[1] .

**علة استغناء :**

وهي من العلل التي وردت بكثرة في كتاب سيبويه[2] . ومما علله بها ابن الوراق تعليله منع " ليس " من التصرف ، حيث قال : ( وإنما منعت من الصرف للاستغناء عن نفي الزمان الماضي بغيرها )[3] .

**علة سبق :**

وذلك نحو تعليله كسر نون التثنية ، قال : ( إن التثنية قبل الجمع فقد استحقت نون التثنية الكسر علي الأصل ، لأنها سابقة للجمع )[4] .

**علـة ثقل واستثقال :**

وهي أن يستثقلوا عبارة أو كلمة أو حرفاً أو حركة ، ومما علله بها ابن الوراق تعليله إدخال الألف في تثنية المرفوع ، وعدم إدخالها في تثنية المجرور قال : ( إدخالها في تثنية المرفوع أولي ، لأن الواو أثقل من الياء ، فلما كان لابد من إسقاط الواو والياء ، وجب إسقاط الأثقل )[5] .

**علـة تصرف أو كثرة تصرف :**

---

1 السابق – ص 79 .
2 ينظر : درسات في كتاب سيبويه (199) .
3 علل النحو- ابن الوراق – ص 50 .
4 السابق نفسه – ص 13 .
5 السابق – ص 10 – 22 .

ومن أمثلتها تعليل ابن الوراق زيادة " ما " من بين سائر الحروف ، قال : ( لأنها تصرف علي جبهات كثيرة ، إذا كانت زائدة ، فحسب إلغاؤها من بين سائر الحروف كثرة تصرفها وزوال معناها )[6] .

**علة معادلة أو اعتدال :**

وهي من العلل التي وردت في كتاب " ثمار الصناعة " للجليس النحوي ، وقد وضحها وشرحها التاج بن مكتوم ، وقد علل ابن الوراق كسر همزة : إن " في الابتداء ، وفتح همزة "أن" للفصل بينهما ، فقال : ( فإن قيل : فلم خصت بالكسر ، وخصت الأخرى بالفتح ؟ قيل له : لأن الكسر أثقل من الفتح ، و " أن " المفتوحة قد قلنا : إنها وما بعدها اسم فقد طالت بصلتها ، والمكسورة مفردة الحكم فهي أخف منها فوجب أن يفتح الأثقل ، ويكسر الأخف ليعتدلا )[2] .

**علة فصل :**

وهي أن يفصل بين شيء وآخر بعلامة ، للتمييز بينهما ، مما علله بها ابن الوراق تعليله لحاق التنوين الأسماء التي لا تشبه الفعل ، قال : ( ألحق التنوين ما لم يشبه الفعل ، ليكون لحاق التنوين فصلاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف )[3] .

**علة مخالفة :**

ومما علله بها ابن الوراق تعليله ببناء " أي " في قولنا : لأضربن أيهم قائم ، قال : (وإنما وجب بناء " أي " في هذه الحال لمخالفتها أخواتها ، فلما خرجت عن حكم نظائرها نقصت رتبة، فألزمت البناء للنقص الذي دخلها )[4] .

**علة عوض تعويض :**

وهي من العلل التي وردت في كتاب سيبويه[5] ، ومما علله بها ابن الوراق تعليليه ضم أول الفعل المضارع من الرباعي ، فقال : ( إن الضم أقوى الحركات فأدخل علي أول مضارع الرباعي ، ليكون عوضاً من الحرف المحذوف )[6] .

**علة وجوب :**

---

6 علل النحو – ابن الوراق – ص 35 .
2 السابق – ص 129 .
3 3علل النحو – ابن الوراق– ص 133 .
4 4.السابق نفسه – ص 121 .
5 5.ينظر : دراسات في كتاب سيبويه 207 .
6 6.علل النحو – ابن الوراق – ص 22 .

ومما علله بها ابن الوراق تعليله ثبوت تاء التأنيث في الوصل والوقف قال : ( فلما ثبتت التاء في الوصل والوقف ، ولم نجد أحداً يصلها بالهاء ، إلا في موضع لا يعتد به إذ كانت فيه علة توجب ذلك )[1] .

## علة نظير وعلة عدم النظير :

مما علله ابن الوراق تعليله حمل " حبذا " علي حكم الاسمية ، قال : ( فوجب أن يحمل "حبذا " علي حكم الاسمية ، لوجود النظير في الأسماء ولم يحز حملها علي الفعل لعدم النظير )[2].

## علة أطراد وعلة عدم اطراد :

ومما علله بها ابن الوراق تعليله حمل النعت علي اللفظ في المنادي قال : ( إنما جاز حمل النعت علي اللفظ في المنادي ، لأن الضم ، قد أطرد في كل مفرد فصار اطراده يجري مجرى أوجب له ذلك فشبهت الضمة في المنادي بحركة الفاعل لما ذكرناه من الاطراد ، وإنما يجب ذلك في عامل الرفع ، وإنما فتح فيما لا ينصرف في حال الجر ، فليس ذلك بمطرد في اسم )[3] .

## علة اشتراك :

ومن أمثلتها تعليله علي أن " إذن ، وكي ، ولن " عاملة فيما بعدها ، قال : ( إن، لن ، وإذن وكي ) تلزم الأفعال ويحدث فيها معني ... فإذا كان كذلك وجب أن يكون حكم هذه الحروف في أنها عاملة فيما بعدها كحكم " أن ، ولن ، " لاشتراكها في لزوم الفعل )[4] .

## علة دلالة:

ومن أمثلة علة الدلالة عند الوراق زيادة الألف والياء والواو في التثنية والجمع قال : (وإنما زادوها ليدلوا أن الفعل لاثنين وجماعة ، كما يلحقون الفعل علامة التأنيث كقولك : قامت هند ، ليدلوا أن الفعل لمؤنث )[5] .

## علة ضرورة شعرية :

---

1 علل النحو – ابن الوراق – ص 15 .
2 السابق نفسه– ص 69 .
3 علل النحو – ابن الوراق– ص 86 .
4 السابق نفسه – ص 25 .
5 5.السابق – ص 28 .

**ومما علل بها ابن الوراق تعليله مجيء اسم " كان " نكرة وخبرها معرفة في الشعر قال : ومما جاء في الشعر ، في جعل الاسم نكرة والخبر معرفة ، قول الشاعر:**

**كَأَنَ سُلافَة مِنْ بِيْتِ رأسٍ يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وَماءٌ**

**العسل نكرة وهي اسم " كان " والمزاج معرفة وهو الخبر ... وقلما يوجد في أشعارهم أن يكون الخبر معرفة محضة ، والاسم نكرة محضة[1] .**

**هذه أهم العلل التي وردت في كتاب " علل النحو " لابن الوراق ، ونجده قد أكثر من التعليلات التي تؤدي في كثير من الأحيان إلي التعقيد وتزيد المسالة صعوبة .**

---

1 علل النحو – ابن الوراق – ص 49 .

## المبحث الثاني

## التعليل النحوي عند ابن الأنباري

اتبع ابن الأنباري أسلوباً سهلاً واضحاً في عرضه لمسائل العلل النحوية ، فقد كان يعرض المسألة النحوية بطريقة السؤال والجواب وتقليب المسألة الواحدة علي أكثر من وجه فكل الأسئلة تدور في فلك الفلسفة والبحث عن العلل والمعلولات ، ثم يشير إلي الآراء المختلفة حول هذه المسألة لاسيما بين البصريين والكوفيين ثم يخلص إلي ترجيح رأي علي آخر ، ونجده في الأغلب الأعم يرجح رأي البصريين كل هذا بلغة سلسلة ومنطق استدلالي قريب المأخذ إلي براعة وجودة في العرض ونجده يختم كل باب من أبواب كتابه بعبارة (فأعرفه تصب إن شاء الله تعالي )[1] .

وتأتي تعليلات الأنباري مثل غيره من النحويين علي درجات متفاوتة من القوة والقبول ، فمنها ما تتقبله لقوة المنطق وجودة الاستدلال وقرب المأخذ[2] .

ومن ذلك قوله في رد رأي الكسائي بأن الفعل المضارع يرتفع بالزوائد التي في أوله ، قال : ( فأما قول الكسائي بأن الفعل المضارع يرتفع بالزوائد هو الموجب للرفع ، لوجب ألا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجده ، لأن عامل النصب والجزم لا يدخل علي عامل الرفع ، فلما وجب نصبه بدخول النواصب ، وجزمه بدخول الجوازم ، دل علي أن الزائد ليس هو العامل)[3] .

هنا وقف ابن الأنباري في رد تعليل الكسائي بدون أن يثبت تعليلاً آخر بشكل صريح ، وهناك نوع من التعليلات هو أشبه بالتخيل والرجم في الغيب ومن ذلك تعليله لكسر عين (عشرين) يقول : فإن قيل : فلم كسروا العين من (عشرين)؟ قيل لأنه لما كان الأصل أن يشتق في لفظ الاثنين وأول الاثنين مكسور كسروا أول العشرين ليدلوا بالكسر علي الأصل[4].

ومن تعليلات ابن الأنباري قوله : فإن قيل : لم فتحوا حرف المضارعة من الثلاثي ، وضموه من الرباعي ؟ قيل لأن الثلاثي أكثر من الرباعي ، والفتحة أحق

---

1 أسرار العربية - ابن الأنباري– ص 10 – 12 .
2 السابق نفسه – ص 13 – 12 .
3 السابق نفسه – ص 29 .
4 السابق نفسه – ص 124 .

من الضمة فأعطوا الأكثر الأخف ، والأقل الأثقل ، ليعادلوا بينهما[1] . وهنا إشارة إلي ذوق ابن الأنباري السليم وحسه الفطري في التوازن والتناسق والاعتدال في المنطق .

## أسلوبه في العلة :

وصف سعيد الأفغاني أسلوب الأنباري بكلمة جامعة بقوله : ( أنه رياضي جميل)[2] ففيه طراوة وسهولة وعلمية ، وتتمثل العلمية في تعليله قوله في مسألة العطف علي اسم إن قبل تمام الخبر، فيرد رأي الكوفين بقوله: ( لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب ولا يعمل الرفع ، فما ذهبوا إليه يؤدي إلي ترك القياس ، ومخالفة الأصول وهذا لا يجوز )[3] .

ثم يقول في مسألة نعم وبئس اسمان أم حرفان حيث نجد من القوالب المنطقية السليمة السلسة ، وأحكام مسلمة يستند إليها في الدفاع عن تعليله ، حيث يقول في تعليل الكوفيين باسمية نعم وبئس: أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما ، فلا يقال:( نعم الرجل أمس ) ، ولا (بئس الرجل غداً) فقال ( إنما يقول امتنعا من اقترانهما الزمان الماضي وما جاء به التصرف لأن نعم موضوع لغاية المدح ، وبئس لغاية الزم ، فجعل دلالتها علي الآن ، لأنك إنما تمدح وتزم بما هو موجود في الممدوح أو المذموم ، لا بما كان فزال ، ولا سيكون ولم يقع )[4] .

ونجد أن المتتبع لأسلوب ابن الأنباري يجد القيمة العلمية والأسلوب العلمي المنطقي الذي يخلو من الخيال .

## منهج التعليل عند الأنباري :

نجد ابن الأنباري نهج منهج سيبويه وزاد أكثر في إفراد أبواب خاصة بعلم الجدل أو مؤلفات تقوم علي الجدل والعقل وقد ألف كتباً في الجدل توضح مشكلة التعليل الكلامي ويظهر جدله في كتاب الإنصاف في جل المسائل التي تطرق لها

---

1 أسرار العربية - ابن الأنباري – ص 201 .

2 مقدمة الإعراب في جدل الإعراب – ابو البركات عبد الرحمن بن الانبارى – تحقيق سعيد الافغاني – ط 2- دار الفكر بيروت 1391هـ - 1971م– ص 22 .

3 الإنصاف في مسائل الخلاف – ابو البركات عبد الرحمن بن الانبارى – تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد – دار الجيل بيروت – 1982م- 1/158

4 السابق نفسه – ص 87 .

وعلي سبيل المثال نُكر مثلاً : جدله في مسألة رفع خبر المبتدأ ، وناصب المفعول به ، حيث يقول وهو يرد رأي البصريين أن المبتدأ أو الخبر يترافعان بقول : ( إن ما ذكرتموه يؤدي إلي المحال ، وذلك لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول ، وإذا فلتم إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منها قبل الآخر ، وذلك محال وما يؤدي إلي المحال محال ، ثانياً : أن العامل في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره ، لأن عاملاً لا يدخل علي عامل فلما جاز أن يقال : ( كان زيدٌ أخاك ) بطل أن يكون أحدهما عامل في الآخر والعاملان هما (كان) و (المبتدأ) هنا[1] .

ويقول في عامل النصب في المفعول به ( أن الفعل هو المجمع عليه في العمل وأن الفاعل هو اسم وأن الأسماء لا تعمل )[2] .

## مسلك التعليل عند ابن الأنباري:

يقول ابن الأنباري أن أدلة النحو ثلاثة (نقل ، وقياس ، واستصحاب حال )[3] . وهي تمثل أصول فقه النحو عنده مشبهاً بها أصول الفقه الديني ، وكان له مسلك تعليلي في هذه الأدلة في كتابه الإنصاف ، فكانت تعتبر أصل تعليله وتبينها في الإنصاف كالآتي :

## أولاً : النقل :

يقول عنه ابن الأنباري : ( الحكم إنما يثبت بطريق : هو النفي ولكن العلة هي التي دعت لإثبات هذا الحكم ، فنحن نقطع علي الحكم بكلام العرب نظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلي الحكم[4] . وكثيراً ما نجد في الإنصاف هذا النقل وذلك مثلاً : النقل عن كتاب الله ، وذلك كاستدلاله في مسألة تقديم معمول اسم الفعل عليه بقوله : ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[5] وكثيراً ما نجد نقلاً عن كلام العرب كما ورد في المسائل النحوية .

## ثانياً : القياس :

---

1 أسرار العربية - ابن الأنباري - 1/46 .
2 الكتاب : 1/34 – الأنصاف 1/80 .
3 الإغراب في جدل الإعراب – ابن الأنباري - ص 81 .
4 السابق نفسه – ص 93 .
5 سورة النساء – الآية 34 .

وهو حمل فرع علي أصل ، أو إجراء حكم الأصل علي الفرع[1] . ونجد ذلك في عامل النصب في الخبر بعد ( ما ) النصب فقد قاس عملها بعمل ( ليس ) وذلك بقوله : (لما كان القياس يقتضي ألا تعمل ، ولكن حينما اشبهت بليس اقتضت أن تعمل وهي لغة القرآن الكريم)[2] ثم نجد قياس العلة الجامعة بين الأصل والفراغ ، وذلك قياس إعراب المضارع بأن يتخصص بعد شياعه كما الاسم يتخصص بعد شياعه ، ثم الاشتراك بينهما في دخول لام الابتداء علي كل منهما[3] .

## ثالثاً : استصحاب الحال :

فيقول عنه ابن الأنباري : هو أضعف الأدلة والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب ، والأفعال البناء[4] . ونجد مسلك ذلك في كثير من المسائل في كتاب الإنصاف مثل فعل الأمر مبني أم معرب حيث يقول : ( الأصل في الأفعال البناء وإنما يعرب منها ما شابه الاسم وهذا الفعل يشبه الاسم فكان باقياً علي أصله[5] .

## عرضه لعلل النحويين :

تطرق ابن الأنباري في عرضه لعلل النحويين في كتابه ( أسرار العربية ) إلي آراء النحويين بأساليب أربعة أساسية :

### 1. سرده لعلل النحويين دون ترجيح علة منها :

وهي أن يعرض آراء عدد من النحاة في المسألة المحددة من دون أن يعقب علي ذلك أو يرجح رأياً علي آخر ، وذلك كما في تعليله لدخول التنوين الكلام ؟ فأجاب بقوله : ( قيل : اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه إلي أنه دخل الكلام علاقة للأحق عليهم والأمكن عندهم ، وذهب بعضهم إلي أنه دخل فرقاً بين الاسم والفعل ، وذهب آخرون إلي أنه دخل فرقاً بين ينصرف وما لا ينصرف[6] .

---

1 الإغراب في جدل الإعراب – ابن الأنباري – ص 93 .
2 الإنصاف – 1/166 .
3 السابق – 2/550 .
4 الإغراب في جدل الإعراب – ابن الأنباري – ص 142 .
5 السابق نفسه – ص 541 .
6 أسرار العربية- ابن الأنباري – ص 39 – 40 .

فنجد ابن الأنباري أورد في تعليله لهذه المسألة آراء عدد من النحاة دون أن يعقب عليها ، أو يرجح رأياً علي آخر ، ولربما يرجع ذلك إلي عدم تكافؤ الأدلة أو لعدم وجود الدليل أحياناً ، ومن ذلك أيضاً سرده لعلل النحويين في مسألة : هل حركات الإعراب أصل لحركات البناء أو حركات البناء أصل لحركات الإعراب وأجاب عن هذا السؤال بقوله : (قيل) : اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض النحويين إلي أن حركات الإعراب هي الأصل وأن حركات البناء فرع عليها ، لأن حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها ، وحركات الإعراب تزول وتتغير وما لا يتغير أولي بأن يكون أصلاً مما يتغير[1] . وهذه علة عقلية.

ومن هذا الضرب أيضاً سرده لعلل النحويين في اختلافهم في الظرف إذا كان مقدماً علي المبتدأ نحو ( عندك زيد )[2] ، قال : فذهب البصريون إلي أنه في موضع الخبر كما لو كان متأخراً ، وذهب الكوفيون إلي أن المبتدأ يرتفع بالظرف ويخرج عن كونه مبتدأ ، ووافقهم علي ذلك أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه[3] . وهذه علة عقلية .

ومن ذلك أيضاً سرده لعللهم في اختلافهم في الغالب علي حبذا أهو الاسمية أم الفعلية ؟ وأجاب بقوله : ( قيل أختلف النحويون في ذلك ، فذهب أكثرهم إلي أن الغالب عليها الاسمية وذلك لأن الاسم أقوى من الفعل ، فلما ركب أحدهما مع الآخر فكان التغليب للأقوى الذي هو الاسم دون الأضعف الذي هو الفعل ، وذهب بعضهم إلي أن الغالب عليها الفعلية ، وذلك لأن الأول منها فعل

فغلب عليها الفعلية ، لأن القوة للجزء الأول ، وذهب آخرون إلي أنها لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية ، بل هي جملة مركبة من فعل ماضي ، واسم هو فاعل ، فلا يغلب أحدهما علي الآخر[4] . وهذه علة عقلية والأمثلة كثيرة في هذا الأسلوب .

## 2. موافقاته الضمنية مشفوعة بالتعليل :

---

1 أسرار العربية - ابن الأنباري – ص 32 – 33 .
2 أنظر الأنصاف – ابن الأنباري– ص 51 – 55 .
3 أسرار العربية – ابن الأنباري– ص 57 .
4 أسرار العربية- ابن الأنباري – ص 75 .

ومن الطرق التي اتبعها ابن الأنباري في التعليل أن يعرض الرأي مقروناً بالموافقة الضمنية مشفوعة بالتعليل وقد سلك في موافقاته الضمنية هذه مسلكين.

المسلك الأول: أن يعرض أراء عدد من النحويين في المسألة المحددة ثم يعرض رأياً نحوياً مصحوباً بموافقته الضمنية له ، وذلك كما فعل بإزاء السير في شأن الوقف علي الاسم المنقوص وقد عرض هذه المسألة بقوله : ( كان حرفها أولي في حذف الياء نحو : قاضٍ ، فإن وقفت علي شيء من هذا النصب ، فقد اختلف النحويون فيه علي مذاهب ، فذهب سيبويه إلي الوقف في حالة الرفع والجر علي الألف المبدلة في الحرف الأصلي ، وفي حالة النصب علي الألف المبدلة من التنوين عملاً للمعتل علي الصحيح ، وذهب أبو عثمان المازني إلي أن الوقف في الأحوال الثلاثة علي الألف المبدلة من التنوين لأنهم إنما خصوا الإبدال بحال النصب في الصحيح ، لأنه يؤدي إلي الألف التي هي أخف الحروف ، ولم يبدلوا في حالة الرفع والجر لأنه يقضي إلي الثقل واللبس ، وذلك غير موجود هنا لأن ما قبل التنوين هنا لا يكون إلا مفتوحاً ، فأبدلوا منه ألفاً ، لأنه لا يجلب ثقلاً ولا يجلب لبساً ، وذهب أبو سعيد السيرافي إلي الوقف في الأحوال الثلاثة علي الألف المبدلة من الحرف الأصلي ، وذلك بعض القراء يميلونها في قوله تعالي : (أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدىً)[1] ولو كانت مبدلة من التنوين لما جازت (هنا) إمالتها[2] .

واخيراً ذكر ابن الأنباري موافقه الضمنية لرأي أبي سعيد السيرافي مشفوعة بالتعليل وذلك بقوله ( ألا ترى أنك لو أملت الألف في نحو : رأيت عمرا ، لكن غير جائز ، فلما جازت إلامالة هنا دل علي أنها مبدلة من الحرف الأصلي لا من التنوين ) [3]

المسلك الثاني : أن يعرض رأياً وتعليلاً لنحويين ثم يلتمس العذر لأحدهما مما يعني ذلك أنه يوافق الرأي الآخر ضمنياً ، وذلك كما فعل في التماس العذر للخليل بن أحمد في رأيه الذي خالف ما ذهب إليه كبار البصريين وذلك في خلافه

---

[1] سورة طه الآية 10 .
[2] أسرار العربية- ابن الأنباري – ص 42 – 43 .
[3] السابق نفسه – ص 43 .

مع تلميذه سيبويه بشأن ( لن ) الناصبة : هل أصلها ( لا أن) أم أنها بمنزلة شيء علي حرفين علي الأصل ، وقد عرض ابن الأنباري هذه المسألة بقوله :

) أما لن) فحذفوا الألف من ( لا) أو الهمزة من ( أن ) لكثرة الاستعمال ، ( كقولهم " ويل أمة ) ويلمه وركبوا إحداهما مع الأخرى فصار (لـن) . وذهب سيبويه إلي أنها ليست مركبة من كلمتين ، بل هي بمنزلة شيء علي حرفين ، وليس فيه زيادة ، قال سيبويه : ( ولو كانت علي ما يقول الخليل لما قلت: ( أما زيداً فلن أضرب ) لأن ما بعده (أن لا يعمل في ما قبلها ) ويمكن أن يعتذر عن الخليل بأن يقال أن الحروف إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كانت عليه قبل التركيب : ألا ترى أن (هـل ) لا يجوز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها ، وإذا ركبت مع ( لا) ودخلها معنى التخصيص جاز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها ، فيقال : (زيداً هلا ضربت) فكذلك هنا ، ويمكن أن يقال علي هذا أيضاً أن ( هـلا ) ذهب منها معنى الاستفهام فجاز أن يتغير حكمها ، وأما ( لـن ) فمعني النفي باقٍ فيها ، فينبغي ألا يتغير حكمها[1] .

## 3. التعليل بين البصريين والكوفيين :

المسلك الثالث الذي سلكه ابن الأنباري في عرضه لآراء وعلل النحويين يتمثل في تناوله لعلل البصريين والكوفيين ، فنجد ابن الأنباري دائماً يعلق علي المسألة بعد أن يورد فيها كلمات الكوفيين والبصريين وتعليلاتهم ، بعد ذلك يدلي برأيه في المسألة ، ومعللاً عليه بتعليقه الخاص ، فإن خالف رأيه يعلق بأحد تعليقاته هذا فاسد أو باطل ، أو مخالف للقياس ، وقد تعرض في أسرار العربية لعدد من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين التي بها عدد من الآراء والعلل النحوية ، وأيضاً لديه كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ونجده يهتم بشكل لافت بآراء سيبويه ونجد موقفه من الكوفيين كان سلبياً لذلك اهتم برأي البصريين وناصرهم في أغلب المسائل التي فيها خلاف كما ذكرنا سابقاً .

## 4. اختياراته وآراؤُه التي انفرد بها :

---

[1] 1. أسرار العربية- ابن الأنباري– ص 329 – 330 .

ومن الطرق التي اتخذها ابن الأنباري في التعليل أن يعرض طائفة من الآراء ثم يختار أو ينفرد برأي مميز ، كما فعل في مسألة العامل في جواب الشرط ، قال : قيل : اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض النحاة إلي العامل فيه حرف الشرط ، كما يعمل في فعل الشرط ، وذهب بعضهم إلي أن حرف الشرط ، وفعل الشرط يعملان فيه ، وذهب آخرون إلي أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط يعمل في جواب الشرط ، وذهب عثمان المازني إلي أنه مبنى علي الوقف[1] . ثم يبدأ في تفصيل تلك الآراء بقوله : ( فمن قال إن حرف الشرط يعمل فيها جميعاً قال لأن ... وأما من قال: أنهما جميعاً يعملان فيه ، فلان ... وأما من قال: إن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في الجواب ، فقال لأن ... وأما من قال إنه مبني علي الوقف، فقال: لأن ... وذهب الكوفيون إلي أنه مجزوم علي الجوار ، لأن ...، وهذا ليس بصحيح، لأن...[2].

ثم نجده يعترض علي تلك المذاهب كلها بقوله : ( وقد اعترض علي هذه المذاهب كلها باعتراضات فإما من قال إن حرف الشرط يعمل فيها ، وحده ، فاعترض عليه بأن ... وأما قول من قال إن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في الجواب ، فلا يخلو من ضعف وذلك أن ... وأما قول من قال : إنه مبنى علي الوقف لأنه لم يقع موقع الاسم ففاسد أيضاً وذلك لأن ...[3].

وأخيراً نجده يذهب إلي رأي ينفرد به وذلك بقوله : والصحيح عندي يكون العامل حرف الشرط ، ويتوسط فعل الشرط لأنه عامل معه لما بينا ، فأعرفه تصب إن شاء الله تعالي )[4]. هذه علة عقلية . ومن أمثلة ذلك الضرب مسألة العمل في خبر المبتدأ[5] .

---

[1] 2. السابق – ص 173 .
[2] أسرار العربية- ابن الأنباري – ص 173 – 174 .
[3] السابق نفسه – ص 173 – 174 .
[4] السابق نفسه – 174 – 175 .
[5] أنظر المسألة في الأنصاف – ابن الأنباري– 1/44/ - 45 – أسرار العربية – ص 60 .

## الفصل الثالث

## موازنة بين التعليلين

## المبحث الأول

## آراء العلماء حول التعليل النحوي

**ابن مضـاء :**

يوجب إلغاء العلل في النحو كما ألغاها الظاهرية في الفقه ، ويلاحظ أن في النحو عللاً أولي وثانية وثالثة ، يرتضي إبقاء العلل الأولي التعليمية التي تفيد الحكم النحوي ، ويرفض ما عداها ، ويمثل للعلة الأولي بقول النحاة : إن كل فاعل مرفوع ، هي علة توضح أن حكم الفاعل الرفع ولا بأس بها ، بل لعلها ضرورية ، وغير أن النحاة لا يكتفون بها ، بل يأتون بعلة ثانية لبيان السبب في رفع الفاعل فيقولون : إنه رفع للفرق بينه وبين المفعول ، ولا يكتفون بهذا العلة ثانية لبيان السبب في رفع ولم ينصب وكان ينبغي أن يعكس الحكم الإعرابي فينصب الفاعل ويرفع المفعول ، حينئذ يدلون بالعلة الثالثة قائلين إن الفاعل رفع لأنه قليل ونصب المفعول لأنه كثير ... وواضح أن العلة الأولي التي تصور الحكم النحوي هي العلة التي يحتاجها متعلم النحو حتى يقف علي الحكم الإعرابي للفاعل ، أما العلتان

الثانية والثالثة ففرضيتان تقومان علي مطلق الظن والتخمين ولا ضرورة لهما في تعليم النحو ، بل هما تذيّد لا جدوى منه ولا فائدة منه تنفع في النطق بالعربية[1] .

فهذه العلل عند ابن مضاء ليست إلا جهداً ذهبنا بحتاً لا يقدم للنص اللغوي أي شيء جديد، وهي عنده تقابل العلل القياسية عند الزجاجي الذي قبل هذا النوع من العلل وذلك لإمكانية القياس بها كلام العرب ، كما أنها تقابل علة العلة عند ابن جنى وقد رفضها أيضاً ، كما أنها تشبه العلة الغائبة التي تحدث عنها أرسطو في مقولاته[2] .

وقد بين لنا ابن مضاء العلل الثواني ( علي ثلاثة أقسام : قسم : مقطوع به ، وقسم فيه إقناع ، وقسم مقطوع بفساده .... )[3] أما المقطوع بها فقد اعتبرها مكملة للعلة الأولي ( ... ولكن يستغني عنها )[4] وأما القسم الذي فيه إقناع فيرفضه ابن مضاء لأنه يقوم علي أساس من المشابهة والظن ، ومن ذلك إعراب الفعل المضارع لمشابهته بالأسماء ، حيث ينتهي في مناقشة أوجه الشبه تلك إلي رفضه لهذا النوع من العلل حيث يقول : ( ... أيضاً فإن الشيء لا يقاس علي الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولاً )[5] وبما أن الحكم بإعراب الفعل المضارع ليس مجهولاً فيجب عدم الأخذ بهذه المشابهة وهذا الظن .

أما العلل المقطوع بفسادها فقد أوضح أنه لا قيمة لها ولا تفيد نطقاً بل هي مجرد تمارين ذهنية ونوعاً من أنواع السفسطة والجدل الكلامي لا يرد بها إلا إظهار البراعة الذهنية عند النحاة، وقد مثل لهذا النوع من العلل بقوله محمد بن يزيد المبرد في أن نون النسوة قد حركت لأن ما قبلها ساكن ، وينتهي من مناقشة هذا الموضوع بقوله : ( ... فجعل العلة معلولة بما هي علة له، وهذا بين الفساد ... )[6].

---

[1] تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج جديد – د/ شوقي ضيف – دار المعارف – ص 23 .

[2] ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية – معاذ السرطاوي – دار حمدلاوي – الأردن – ط 1- الأول 104 – 1988م – ص 111 .

[3] الرد علي النحاة ، ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرضي اللخمي القرطبي تحقيق محمد إبراهيم – ط 1 – دار الاعتصام – القاهرة 1399هـ - 1979 – ص 152 .

[4] السابق – ص 154 .

[5] الرد علي النحاة ، ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرضي اللخمي القرطبي – ص 156 .

[6] 2.السابق نفسه – ص 160 .

ويتبين لنا من هذا العرض لرأي ابن مضاء في العلة أنه مستضيئ بالمذهب الظاهري فدعا إلي إلغاء القياس ، وأنه قد وقف دائماً إلي جانب النص ، ورفض كل ما يخرج عنه .

ويبين أن التزام النحاة بمبدأ العلية قد جر علي النحو والنحاة فروضاً ، وأوهاماً وظنوناً لا تخضع للعلم أو البحث الموضوعي المستقل ، كما فتح باب المنطق والجدل والفلسفة علي مصراعيه مما أوجد عللاً متعددة للشيء الواحد وفق الرأي الشخصي لكل نحوي : بل لقد بلغ النحاة في ذلك إلي درجة أنهم جعلوا العلة الواحدة سبباً في إثبات الشيء وضده كما هو الحال في باب الاشتغال ، ولم يتوقف النحاة عند هذا الحد بل لقد اختلفوا أيضاً في المتفق علي نطق ، وحكمه أو المتفق علي أحدهما أو المختلف في نطقه وحكمه معاً )[1] .

وهذا أدي إلي وجود حكمين مختلفين في الشئ الواحد و ذلك نتيجة اختلاف العلة عند كل فريق دون الآخر ، كاختلافهم في إعمال ( ما النافية ) فأهل الحجاز اعملوها تشبيهاً لها بليس ، وتميم لم تعملها تشبيهاً لها بـ ( هل )[2] .

ومع قول ابن مضاء بإلغاء العلل الثواني والثوالث ، نجده يرتضى نوعاً من العلل الثواني، وهو النوع المقطوع به مثل العلة التي تذهب إلي أن كل ساكنين التقيا في الأصل وليس أحدهما حرف لين ، فإن أحدهما يحرك فإن قيل : ولم لم يتركا ساكنين ؟ أجيب أن الناطق لا يمكن النطق بهما ساكنين ، وهذه علة ثانية يرتضيها[3] .

ولم تكن ثورة ابن مضاء علي النحو العربي إلا بسبب العلة المتكلفة التي جر إليها القول بنظرية العامل ، وكان أكثر هذه العلل فرضية جدلية ، لا تفيد الناطقين شيئاً في نطقهم بالعربية الصحيحة ، ولا يحصلون سوى البعد بهم في التخيل والغرض والوهم[4].

## إبراهيم مصطفي :

---

1 ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية – معاذ السرطاوي – ص 112 .

2 4.الاقتراح -السيوطي – ص 47 .

3 الرد علي النحاة ابن مضاء ابو العباس أحمد بن عبد الرضي اللحمي القرطبي– ص 127 – 129 .

4 الإيضاح في علل النحو - الزجاجي– ص 51 في المقدمة .

رأي ضرورة تخليص النحو من نظرية العامل ، في كل جدل وفلسفة وخلاف ، ويكون البديل عنها إعراب الأسماء مثلاً – أن نقول الضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة والفتحة ليست علامة إعراب ، وبهذا يمكننا أن نضم كلاً من المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه واسم إن وخبرها في علم الإسناد ، وتحت الإضافة ندرج المجرور والمضاف إليه وتحت الفتحة ندرج كل اسم لم يكن له صلة بالإسناد ولا بالإضافة . وما بقي مما عدا المعرب من الأسماء فهو مبني ، وبذا نختصر قواعد إعراب الأسماء ونسهلها للطلاب ، ونتخلص من عوامل النحو وعلله الخرافية[1] .

ونجد إبراهيم مصطفي قصر حديثه علي العوامل ، ولم يربط بينها وبين العلل النحوية ، معتبراً أن النحاة يرون العوامل ، كالعلل الفلسفية الموجبة للحكم فالعلل في مفهومه إذن هي العلل الحقيقية ، يقول تحت عنوان منشأ هذه الفلسفة : ( والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثير بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم ، غالبة عن تفكيرهم ، آخذة حكم الحقائق المقررة لديها ، ورأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض لكلام تتبدل بتبدل التركيب ، علي نظام فيه شيء من الاضطراد فقالوا عرض حادث لابد له من محدث ، وأثر لابد له من مؤثر ولم يقبلوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً وعلة موجبة وبحثوا عنها في الكلام ، فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها)[2].

التمس إبراهيم مصطفي الأثر الفلسفي في العلل النحوية فقط فذكر أن نظرية العامل ملأت مئات الكتب خلافاً وفلسفة وجدلاً )[3] .

## شوقي ضيف :

لم يقبل من العلل سوى العلل التعليمية ، فشغل نفسه بتيسيير النحو ونبذ العلل والعوامل في كتب له أهمها تحقيقه الرد علي النحاة 1947م ، تجديد النحو 1982م تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً 1986م ، تيسيرات لغوية 1990م ، وإذا أخذنا أهم كتبه ( تجديد النحو ) فإنا نجد أكثر مباحثه مبنية علي آراء ابن

---

[1] إحياء النحو – إبراهيم مصطفي – ط 2 – القاهرة – دار الكتاب الإسلامي – 1413 – 1992م – ص 193 – 197 .
[2] السابق نفسه – ص 31 .
[3] إحياء النحو – إبراهيم مصطفي – ص 35 .

مضاء القرطبي فقد قام شوقي بتحقيق ( الرد علي النحاة : فذكر في مدخل تحقيقه أن آراء ابن مضاء تتلخص في – إلغاء نظرية العامل – إلغاء العلل الثواني والثوالث – إلغاء القياس – إلغاء التمارين غير العملية [1].

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن ( أكثر العلل تخرج عن الغاية من النحو ، وهي صحة النطق عند المتكلم ،إلي ما يمكن أن نسميه فلسفة العلل النحوية ، وهي فلسفة غير عملية ، وليس وراءها أي طائل نحوي ، كأن يتساءلوا عن سبب الإعراب في الاسم ، لم كان يظهر في آخره ولا يظهر في وسطه أو أوله ؟ أو يتساءلوا عن عدم جزمه كالفعل ، ولم كان المثني يرفع بالألف ولا يرفع بالواو؟ ... ولكل سؤال من هذه الأسئلة جواب ، وفي يد كل جواب علته ، ودليله ، وتتقابل العلل والأدلة ، يتجادل فيها النحاة جدلاً عنيفاً ، لا يفيد اللسان ولا اللغة أية فائدة ، وإنما يقيد العقل من حيث هو ، وكأنما وجد فيها النحويون تمارين هندسية يشغلون بها أوقاتهم[2] .

ولذلك فهو يرى أن النحو ينبغي أن ييسر علي الناشئة وأن تخرج من هذه العلل المعقدة ، وأن من الواجب أن يعني المتخصصون فيه بدراسته في صورته القديمة وكل ما داخلها من فلسفة العلة حتى يتبينوا تطوره ، وما شفع به هذا التطور في جهود عقلية خصبة ، وما شهد علي أيدي أسلافنا من نضج أو اكتمال يصح للعرب أن يفتخروا به[3].

وفي المدارس النحوية اعتبر أن الغاية من علل الخليل بن أحمد ذكر أسرار الظواهر النحوية ، حيث يقول : ( وكان يسند دائماً ما يستنبطه من القواعد والأحكام بالعلل التي تصور دقته في فقه الأسرار اللغوية والتركيبية ، التي استقرت في ذخائر العرب من قديم ...)[4] .

وذهب شوقي إلي اتهام النحاة بالعلل العقلية فذكر أن ( ... أهم ما يلاحظ علي هذه المدارس جميعاً أنها أخذت من منذ الخليل بن أحمد بمبدأ العلية ، فكل حكم

---

[1] التعليل النحوي في الدرس اللغوي – خالد سليمان الكندي – دار المسيرة عمان الطبعة الأولى – 2007م – 1427ه،

[2] الإيضاح في علل النحو - الزجاجي– ص د من المقدمة .

[3] 4.السابق نفسه – ص هـ من المقدمة .

[4] المدارس النحوية – شوقي ضيف – ط 3 – القاهرة – دار المعارف – ص 48 .

نحوي يعلل وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابد لها من علة عقلية ولعل من الطريق أن الزجاجي تنبه إلي طبيعة هذه العلل ، وما فيها من تكلف وتمحل فقسمها إلي تعليمية وقياسية وجدلية )[1] .

يتضح من خلال عرضنا لآراء هؤلاء العلماء أن بعض النحاة المحدثين قد عدوا التعليل النحوي من الأمور المربكة ، ولذلك دعوا إلي الاستغناء عنه ووصفوه بأوصاف تدل علي رفضهم له واستيائهم منه ، وبالإضافة إلي ابن مضاء ودكتور شوقي ضيف وإبراهيم مصطفي ، نحد عباس حسن الذي دعا إلي محاربة العلة في النحو العربي وإراحة المتعلمين منها فقال : (والغريب أن تعيش هذه العلة منذ نشأتها إلي اليوم بتلقاها النحاة بالقبول جيلاً فجيلاً ويملأون بها فراغ أوقاتهم وكتبهم ، ويصرعون بها الرؤوس ، ولا يفكر أحد في محاربتها وإراحة المتعلمين منها ، وما احتوته المراجع المطلولة من ألوانها وضروب عبثها)[2] .

## المبحث الثاني

## موازنة بين التعليلين

إذا عقدنا مقارنة بين تعليل ابن الأنباري من خلال كتابه ( أسرار العربية ) وتعليل ابن الوراق من خلال كتابه ( علل النحو ) فلا نجده يفلت كثيراً من كتاب علل النحو ، وإنما نجده قد أضاف إليها ، ونجد ذلك وأضحاً من خلال تلك المسائل التعليلية التي نعرضها وهي :

---

1 الإيضاح في علل النحو - الزجاجي.

2 رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية – عباس حسن – مطبعة العالم العربي – القاهرة – 1371هـ - 1951م .

**1. في باب المبتدأ : والعلل في اختصاص المبتدأ بالرفع غيره قال ابن الأنباري ذلك من ثلاثة أوجه :**

1. **أن المبتدأ وقع في أقوى أفعاله وهو الابتداء ، فأعطى أقوي الحركات وهو الرفع**
2. **أن المبتدأ أول والرفع أول ، فأعطى الأول للأول .**
3. **أن المبتدأ مخبر عنه كما الفاعل مخبر عنه، والفاعل مرفوع فكذلك ما أشبهه**[1] **.**

**فإذا نظرنا إلي تعليل الوراق نجد قد ذكر وجهين الثاني والثالث عند ابن الأنباري ولم يذكر الأول**[2] **.**

**2. باب الفاعل: فقد ورد في أسرار العربية – العلة في رفع الفاعل ونصب المفعول من خمسة أوجه :**

1. **وهو أن الفعل لا يكون له مفعول واحد ، ويكون له مفعولات كثيرة ... فإذا اثبت هذا ، وأن الفاعل أقل من المفعول ، والرفع أثقل والفتح أخف ، فأعطوا الأثقل والأكثر الأخف ليكون ثقل الرفع موازياً لقلة الفاعل وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول .**
2. **أن الفاعل يشبه المبتدأ، المبتدأ مرفوع، فكذلك ما أشبهه .**
3. **أن الفاعل أقوى من المفعول فأعطي الفاعل الذي هو أقوى الأقوى وهو الرفع وأعطي الذي هو الأخف الأضعف وهو النصب .**
4. **أن الفاعل أول والرفع أول والمفعول آخر والنصب آخر فأعطى الأول للأول والآخر للآخر .**
5. **أن هذا السؤال لا يلزم لأنه لم يكن الغرض إلا مجرد الفرق وقد حصل... لأننا عكسنا وعلي ما أورده السائل لقال آخر فهلا عكستم**[3] **.**

---

[1] 1. أسرار العربية- ابن الأنباري – ص 69 .
[2] 2. علل النحو – ابن الوراق – ص 136 .
[3] 3. أسرار العربية – ابن الأنباري– ص 77 – 78 .

فإذا نظرنا إلي هذه المسألة عند ابن الوراق نجده قد ذكر أربعة أوجه[1] .
وأضاف ابن الأنباري فقط الوجه الخامس وهو عدم لزومية السؤال .

### 3. باب ما لم يسم فاعله:

والعلة في وجوب ضم أول الفعل وكسر ثانيه إذا لم يسم فاعله ، فقد ذكر ابن الأنباري هذه العلة بقوله : فإن قيل ، فلم ضموا الأول وكسروا الثاني نحو : ضرب زيد وما أشبه ذلك قيل: إنما ضموا الأول ليكون دلالة علي لما حذفوا الفعل الذي لا يجوز حذفه أرادوا أن يصوغوه علي بناء لا يشركه فيه شيء من الأبنية فبنوه علي هذه الصيغة[2] .

أما هذه المسألة فلا نجد أي إضافة فهي كما ذكرها الوراق في علله[3] .

### 4. باب إنَّ وأخواتها :

والعلة في لم أعملت هذه الحرف قبل : لأنها أشبهت الفعل وذكر ابن الأنباري في الأسرار خمسة أوجه للشبه بينهما :

1. أنها مبنية علي الفتح كما أن الفعل الماضي مبني علي الفتح .
2. أنها علي ثلاثة أحرف كما أن الفعل علي ثلاثة أحرف.
3. أنها تلزم الأسماء، كما أن الفعل يلزم الأسماء.
4. أنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل علي الفعل نحو ( أنني وكأنني ولكنني ) .
5. أن فيها معاني الأفعال، فمعني إن وأن، حققت ومعني كأن: شبهت ومعنى لكن: استدركت ومعني ليت، تمنيت ومعنى لعل: ترجيت. فلما أشبهت هذه الحروف الفعل في هذه الأوجه الخمسة وجب أن تعمل[4] .

أما الوراق فقد ذكر أنها حروف تختص بالاسم ولا تدخل علي الفعل وبعضها يحدث معنى في الاسم، وأواخرها كأواخر الفعل الماضي، فلما شاركت الفعل في لفظها ولزومها الاسم وجب أن تعمل عمله[5] .

---

[1] 4.علل النحو –ابن الوراق- ص 140 – 141 .
[2] أسرار العربية- ابن الأنباري – ص 91 .
[3] علل النحو – ابن الوراق– ص 147 .
[4] أسرار العربية- ابن الأنباري – ص 148 .
[5] علل النحو – ابن الوراق – ص 332 .

ونجد ابن الأنبا ري أضاف إلي ما ذكره ابن الوراق الوجه الرابع وهو دخول نون الوقاية عليها حيث لم يذكره ابن الوراق.

## 5. باب المبني والمعرب:

في علة إعراب الفعل المضارع الأصل في الأفعال البناء فلم حمل علي اسم من الإعراب؟ قيل : إنما حمل الفعل المضارع علي الاسم في الإعراب لأنه ضارع الاسم ولهذا سمي مضارعاً والمضارعة : المشابهة وقد ذكر ابن الأنباري خمسة أوجه للمشابهة بين الفعل المضارع والاسم :

1. أنه يكون شائعاً فيتخصص ، كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص ألا ترى أنك تقول : (يقوم) فيصلح للحال والاستقبال فإذا أدخلت عليه السين أو سوف اختص بالاستقبال ، كما أنك تقول : ( رجل ) فيصلح لجمع الرجال ، فإذا أُدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما أن الاسم اختص بعد شياعه ، فقد شابهه في هذا الوجه .
2. أنه تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل علي الاسم، ألا ترى أنك تقول ( إن زيداً ليقوم ) ولام الابتداء تختص بالأسماء.
3. أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال ، فأشبه الأسماء المشتركة .
4. أن يكون صفة كما يكون الاسم كذلك ، تقول : ( مررت برجل يضرب ) ، كما تقول:( ممرت برجل ضارب ) .
5. هو أن الفعل المضارع يجري علي اسم الفاعل في حركاته وسكونه ، ألا ترى أن (يضرب) علي وزن (ضارب) في حركاته وسكونه ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل ، فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه استحق جملة الإعراب الذي هو الرفع والنصب والجزم[1] .

---

[1] 1. أسرار العربية – ابن الأنباري– ص 26 – 27 .

فقد ذكر ابن الوراق أربعة أوجه شبه بين الفعل المضارع والاسم[1] . وأضاف ابن الأنباري فقط الوجه الخامس وهو أن الفعل يجري مجري اسم الفاعل في حركاته وسكون .

## 6. باب النداء :

في علة بناء المفرد المنادي علي الضم ذكر فيها ابن الأنباري ثلاثة أوجه

1. أنه لو بني علي الفتح لا لتبس بما لا ينصرف، ولو بني علي الكسر لا لتبس بالمضاف إلي النفس وإذا بطل بناؤه علي الكسر والفتح تعيين بناؤه علي الضم.

ب. أنه بني علي الضم فرقاً بينه وبين المضاف لأنه إن كان مضافاً إلي غيره كان مفتوحاً، فبني علي الضم لئلا يلتبس بالمضاف.

ج. أنه بني علي الضم لأنه لما كان غاية يتم بها الكلام وينقطع عندها، أشبه ( قبل وبعد ) فبنوه علي الضم كما بنوهما علي الضم[2] .

فنجد ابن الوراق عللها علي وجه واحد ، وهو لأن الفتح مبني علي أصل لو بني عليه لم يعلم أمعرب هذا أم مبني ؟ إذ كان في الأسماء مالا ينصرف ، فلو ناديته وفتحته لم يعلم أنه منصوب علي أصل ما يستحقه المنادي أو مبني ، فسقط الفتح لما ذكرناه ، ولم يجز الكسر لأن المضاف إلي المتكلم الأختيار فيه حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها ، نحو : يا غلام أقبل ، فلو كسرت المنادي ، لم يعلم أنه مفرد أو مضاف ، فسقط الكسر ، ولم يبق إلا الضم ، فلهذا أخص بالضم[3] .

## 7. باب حروف الجر :

في علة عمل هذه الحروف ، ذكر ابن الانباري قيل: لمَ عملت هذه الحروف؟ أجاب بقوله: فقال : إنما عملت لأنها اختصت بالأسماء والحروف متى كانت مختصة

---

[1] 2. علل النحو – ابن الوراق – ص 2000 – 2001 .
[2] 1. أسرار العربية – ابن الأنباري– ص 224 – 225 .
[3] 2. علل النحو – ابن الوراق– ص 463 .

وجب أن تكون عاملة وإنما وجب أن تعمل عمل الجر لأن إعراب الأسماء رفع ونصب وجر فلما سبق الابتداء إلي الرفع في المبتدأ ، والفعل إلي الرفع أيضاً في الفاعل وإلي النصب في المفعول ، لم يبق إلا الجر فلهذا وجب أن تعمل الجر، وأجود في هذا أن تقول إنما عملت الجر لأنها تقع وسط بين الاسم والفعل والجر وقع وسط بين الرفع والنصب فأعطي الأوسط الأوسط[1].

ونجد ابن الوراق عللها بقوله : إن حروف الجر تكون موصلة للأفعال إلي ما بعدها ، فتدخل مرة علي الفاعل ، ومرة علي المفعول به وتدخل علي المفعول كقولك : مارأيت من أحد ومعناها : ما رأيت أحداً ، فلما كانت هذه الحروف تدخل علي الفاعل والمفعول ، جعل حركتها بين حركة الفاعل والمفعول متوسطاً وهو الكسر لأنه وسط اللسان والضم من الشفة والفتح من أقصى الحلق لهذا اختص بالجر[2] .

فنجد أن ابن الأنباري لم يخرج عن تعليل ابن الوراق بل أضاف إليه .

## 8. باب إعراب الأفعال وبنائها:

في علة بناء الفعل الماضي علي الفتحة ، فقد ذكر ابن الأنباري فقال : يبني الفعل أولاً ، لأن الأصل في الأفعال البناء ، وبني علي حركة ، تفضيلاً له علي فعل الأمر ، لأن الفعل الماضي أشبه الأسماء في الصيغة نحو قولك : ( مررت برجل ضرب ) كما تقول : ( مررت برجل ضارب) فأشبه ، وجب أن يبني علي حركة ، تفضيلاً له علي فعل الأمر الذي ما أشبه الأسماء ولا أشبه ما أشبهها[3] . فلم يخرج ابن الأنباري عن علة ابن الوراق وإنما أضاف عليها ، بالأصل في الأفعال البناء وذكر ابن الوراق علة مشابهة الفعل الماضي للاسم وتفضيله علي فعل الأمر[4] . وقد ذكر ابن الأنباري وجهين لعلة حركة الفتحة :

1. أن الفتحة أخف الحركات ، فلما وجب بناؤه علي حركة وجب أن يبني علي أخف الحركات .

---

[1] 3. أسرار العربية – ابن الأنباري– ص 253 .
[2] 1. علل النحو – ابن الوراق– ص 290 – 291 .
[3] 2. أسرار العربية – ابن الانباري– 316 .
[4] 3. علل النحو – ابن الوراق -ص 208 .

2. أنه لا يخلو إما يبني علي الكسر ، أو علي الضم ، أو علي الفتح ، فبطل أن يبني علي الكسر ، لأن الكسر ثقيل والفعل ثقيل ، والثقيل لا ينبغي أن يبني علي ثقل ، وإذا كان الجر لا يدخله ، وهو غير لازم لثقله ، فألا يدخله الكسر الذي هو لازم كان ذلك من طريق الأولى ، وإذا بطل أن يبني علي الكسر وبطل أن يبني علي الضم أيضاً لثلاثة أوجه :

1. أن الضم أثقل، وإذا بطل أن يبني علي الثقيل، فلا يبني علي الأثقل أولى.
2. أن الضم أخو الكسر، لأن الواو أخت الياء.
3. إنما لم يبن علي الضم لأن من العرب من يجتزي بالضم عن الواو ، فيقول في قاموا : (قام) وإذا بطل أن يبني علي الكسر والضم ، وجب أن يبني علي الفتح[1] .

فنجد أن الوراق ذكر تلك الأوجه التي ذكرها ابن الأنباري وقد أضاف الوجهين الأول والثاني عن ابن الوراق الذي علل المسألة بقوله: وبالفتح نصل إلى غرضنا كما نصل بالضم والكسر إلا أن الفتح أخف الحركات فوجب استعماله لخفته.

فنجد أخر : وهو أن الجر لما منع الفعل ، هو كسر عارض والكسر اللازم أولي أن يمنع الفعل ، فلهذا لم يجز أن يبني علي الضم ، لأن بعض العرب يحتزى بالضم عن الواو ، فتقول في قاموا : قام : فلو بني علي الضم لا لتبس بالجمع في بعض اللغات ، فأسقط الالتباس ، أسقط الكسر لما ذكرناه ، فلم يبق إلا الفتح فبني عليه[2] .

## 9. باب العدد :

العلة في اختصاص المذكر بالعلامة والمؤنث بلا علامة قال ابن الأنباري إنما فعلوا ذلك للفرق بينهما فإن قيل فهلا عكسوا وكان الفرق حاصلاً ؟ قيل لأربعة أوجه :

---

[1] 4. أسرار العربية –ابن الأنباري- ص 315 – 316 .
[2] 1. علل النحو – ابن الوراق - ص 209 – 210 .

1. أن الأصل في العدد أن يكون مؤنثاً والأصل في المؤنث يكون بالهاء ، والمذكر هو الأصل فأخذ الأصل الهاء فبقي المؤنث بغير هاء .
2. أن المذكر أخف من المؤنث فلما كان المذكر أخف من المؤنث احتمل الزيادة والمؤنث لما كان أثقل لم يحتمل الزيادة.
3. أن الهاء زيدت للمبالغة كما زيدت في علامة ونسابة والمذكر أفضل من المؤنث فكان أولي بزيادتها .
4. أنهم لما كانوا يجمعون ما كان علي مثال ( فعال ) والمذكر بالهاء نحو هاء نحو (غراب وأغربه) ويجمعون ما كان علي هذا المثال في المؤنث بغير هاء نحو (عقاب) و(أعقب) حملوا العدد علي الجمع فأدخلوا الهاء في المذكر وأسقطوها من المؤنث[1] .

أما ابن الورق في هذه المسألة فقد علل بوجوب وجه واحد وهو الوجه الثاني عند ابن الأنباري وقال ابن الوراق : هذا الذي ذكره مذهب سيبويه[2] .

أما الوجه الثالث فقد ذكره الوراق أيضاً ونسبة للمبرد والأول والرابع نسبهما لأهل الكوفة[3]. حيث يقول الوراق من ذلك ( فإن قائل: فلما خص المذكر بالعلامة والمؤنث بلا علامة؟ قيل له لأن المذكر أخف من المؤنث ، لأن التأنيث فرع علي التذكير فجعل الأخف بعلامة إذا كانت العلامة زيادة علي اللفظ فاحتمل الزيادة لحفته ، وجعل المؤنث بغير علامة لثقله ، وهذا الذي ذكرناه مذهب سيبويه) .

وذكر أبو العباس المبرد أن الهاء دخلت في الثلاثة إلي العشرة للمبالغة ومعني المبالغة أن المذكر لما كان أفضل من المؤنث بولغ في لفظه بزيادة حرف كما قيل رجل علامة ونسابة ، وإذا أريد المبالغة في العلم والنسب والهاء مع ذلك علامة التأنيث وفيه وجوه أخرى تحكي عن أهل الكوفة قالوا وجدنا ما كان علي فعال مؤنثاً بغير هاء نحو عقاب وأعقب ، وما كان مذكر الجمع بالهاء نحو غراب وأغربه ، وقالوا : فلما رأينا الهاء تسقط في جمع المؤنث وتثبت في جمع المذكر جعلنا الأعداد التي تقع

---

[1] 2. أسرار العربية –ابن الانباري- ص 219 .
[2] 3. علل النحو – ابن الوراق - ص 322 .
[3] 1. علل النحو – ابن الوراق - ص 322 .

علي جميع المذكر بالهاء حملاً علي الجمع الذي تدخل عليه وأسقطنا الهاء من عدد المؤنث حملاً علي الجمع الذي تدخل عليه ، فلهذا قالوا : ثلاثة أعربة ، وثلاث أعقب[1] . إذن كما أسلفت نجد ابن الوراق قد نسب هذه الآراء إلي قائلها ، في حيث إننا نجدها غير منسوبة في ( أسرار العربية )

## 10. باب الألفات :

في علة فتح الهمزة مع لام التعريف وألف ( أيمن ) ذكر فيها ابن الأنباري فقال : أما الهمزة مع لام التعريف ففتحت لثلاثة أوجه :

1. أن الهمزة لما دخلت علي لام التعريف وهي حرف أرادوا أن يجعلوها مخالفة للهمزة التي تدخل علي الاسم والفعل .
2. أن الحرف أثقل، فاختاروا له الفتحة لأنها أخف الحركات.
3. أن الهمزة مع لام التعريف يكثر دورها في الكلام ، فاختاروا لها أخف الحركات وهو الفتح وأما همزة ( أيمن ) فإنما بنيت علي الفتح لوجهين :

أحدهما : أن الأصل فيها تكون همزة قطع مفتوحة، فإذا وصلت لكثرة الاستعمال ، بقيت حركتها علي ما كانت عليه .

والثاني: أنها فتحت لأن هذا الاسم ناب عن حرف القسم وهو ( الواو ) فلما ناب عن الحرف شبه بالحرف وهو لام التعرف فوجب أن تفتح همزته كما فتحت مع لام التعريف[2].

فنجد ابن الوراق قد ذكر وجهاً واحداً لفتح همزة لام التعريف فقال : وإنما خصت همزة لام التعريف بالفتح ، لأنها دخلت علي حرف ، وأصل الحرف أن يبني علي الفتح ، فلما ألزمت اللام السكون جعل ما كان يستحقه اللام داخلاً علي الألف[3] . ولم يذكر عن فتح ألف ( أيمن ) .

---

[1] 2. السابق نفسه - ص 322 – 323 .
[2] 1. أسرار العربية – ابن الانباري -ص 401 -402 .
[3] 2. علل النحو – ابن الوراق -ص 748 .

**ونجد من خلال عرضنا لهذه المسائل وعللها عند ابن الأنباري وابن الوراق أن علل ابن الأنباري التي ذكرها قد ذكرها ابن الوراق سابقاً لابن الأنباري ، وإن كان ابن الأنباري لم يتطرق لذكر ابن الوراق أصلاً في كتابه .**

## الخاتمة

**النتائج:**

1. **أن العالمين اتبعا أسلوبا سهلاً واضحاً لعرض العلة وهو طريق السؤال والجواب.**
2. **أن العالمين وضح أنهما من خلال أرائهما ينتميان إلى المدرسة البصرية، وقد تبنيا جميع أصول المدرسة البصرية .**
3. **وضح أن ابن الأنباري يعتمد على ابن الوراق في أرائه بالرغم من أنه لم يذكر اسمه في مؤلفاته.**
4. **علل العالمين فيها ما ينم عن حس مرهف وذوق لغوي مع قوة وجودة الاستدلال وسعة الخيال.**

5. إن بعض العلماء المحدثين قد رفضوا العلة وأنكروها.

**التوصيات:**

1. زيادة الدراسات الموازنة بين العلماء الذين اهتموا بالعلة النحوية.
2. ضرورة وجود دراسات تتناول الكشف عن أن ابن الأنباري اعتمد على ابن الوارق.
3. توسيع الدراسات بين العلماء المحدثين الذين رفضوا العلة والعلماء القدامى الذين أقروها.

# الفهارس

**فهرس الآيات:**

| م | الآيات | السورة | الصفحة |
|---|---|---|---|
| .1 | كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ) (34) | النساء | 35 |
| .2 | أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدىً) (10) | طه | 38 |
| .3 | لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ)(7) | إبراهيم | ج |

**فهرس الأشعار:**

| م | البيت | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|
| 1 | كأن سلافة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء | حسان ابن ثابت | 32 |
| 2 | في كلت رجليها سلامي واحدة كلتهما مقرونة بزائدة | بلا نسب | 12 |

**فهرس الأعلام:**


| م | العلم | الصفحة |
|---|---|---|
| 1. | إبراهيم مصطفى | 44 |
| 2. | أرسطو | 6 |
| 3. | أسعد ابن نصر ابن أسعد (ابن العبكري) | 20 |
| 4. | أبو بكر ابن السراج | 13 |
| 5. | أبو بكر الحسن ابن مقسم | 12 |
| 6. | أبو بكر محمد ابن عثمان الهمزاني | 20 |
| 7. | أبو الحسن الأخفش | 37 |
| 8. | ابن جني / أبو الفتح عثمان | 5 |
| 9. | أبو حيان الأندلسي | 11 |
| 10. | الحافظ أبو بكر الحازمي | 22 |
| 11. | خزعل ابن عسكر ابن خليل المصري | 20 |
| 12. | ابن خلكان | 19 |
| 13. | الخليل ابن احمد الفراهيدي | 8 |
| 14. | الذهبي | 18 |
| 15. | ابن الزبير | 21 |
| 16. | الزجاجي / أبو إسحاق | 8 |
| 17. | سعيد الأفغاني | 35 |
| 18. | سعيد بن عمر البغدادي | 20 |
| 19. | أبن السراج | 27 |
| 20. | أبو سعيد السرافي | 11 |
| 21. | سيبويه | 7 |
| 22. | السيوطي | 12 |
| 23. | الشريف أبو سعدات (الشجري) | 20 |
| 24. | شوقي ضيف | 45 |
| 25. | الشيخ أبو منصور الخياط المقرئ | 20 |
| 26. | الشيخ أبي إسحاق الشيرازي | 21 |
| 27. | الشيخ الشهاب محمد خلف ابن راجح | 21 |
| 28. | أبو طالب العبدي | 11 |
| 29. | عباس حسن | 46 |
| 30. | أبو عبد الله بن سعيد ابن الدبيثي | 21 |

| | | |
|---|---|---|
| 31. | أبو عبد الغفار محمد بن عبد الواحد | 21 |
| 32. | عبد الوهاب ابن مبارك | 20 |
| 33. | أبو عثمان المازني | 38 |
| 34. | أبو علي الاهوازي | 12 |
| 35. | علي بن منصور بن عبيد الله (الأجل اللغوي) | 21 |
| 36. | أبو عمرو بن العلاء | 8 |
| 37. | القفطي | 12 |
| 38. | أبو الفتح ابن الخطيب الانباري | 19 |
| 39. | الفراء | 13 |
| 40. | الفيروز آبادي | 12 |
| 41. | الكسائي | 14 |
| 42. | مازن المبارك | 6 |
| 43. | المبرد / أبو العباس | 8 |
| 44. | أبو المحاسن عمر بن علي الزبيدي الدمشقي | 22 |
| 45. | أبو المحاسن محمد بن الملك الهمزاني | 22 |
| 46. | محمد ابن أبي الفرج المعالي (الفخر الموصلي) | 20 |
| 47. | أبو محمد بن علي احمد المقرئ | 20 |
| 48. | محمد بن محمد بن عطاف أبو الفضل | 20 |
| 49. | محمد بن عبد الله احمد بن حبيب العامري | 20 |
| 50. | مصدق بن شبيب بن الحسين أبو الخير الصلحي | 21 |
| 51. | ابن مضاء | 42 |
| 52. | مكي بن ريان بن شبه بن صالح | 21 |
| 53. | الموفق عبد اللطيف البغدادي | 21 |
| 54. | موهوب بن احمد (الجواليقي) | 20 |
| 55. | أبو النجيب عبد القاهر (السهروري) | 20 |
| 56. | أبو الوفاء محمد بن عبد الله | 19 |
| 57. | ياقوت الحموي | 13 |

## المصادر والمراجع


1. القرآن الكريم
2. ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية- معاذ السر طاوي- دار حمدلاوي- الأردن ط 1-1988م.
3. إحياء النحو- إبراهيم مصطفي-ط 2 القاهرة دار الكتاب الإسلامي-1413هـ - 1992م.
4. أسرار العربية – لأبي البركات عبد الرحمن بن الأنبارى – حققه محمد بهجة – مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
5. أصول التفكير النحوي - على أبو المكارم – منشورات الجامعة الليبية كلية التربية 1973م.
6. أصول الفقه – محمد أبو زهره – دار الفكر العربي القاهرة 1377هـ - 1958م.
7. أصول النحو العربي – محمد خير الحلواني – مطبعة أفريقيا الدار البيضاء 1983م.
8. الأصول في النحو ابن السراج أبوبكر محمد بن سهل بن السراج – تحقيق عبد الحسين القتلى – ط 3 – مؤسسة الرسالة بيروت 1996م.
9. الإغراب في جدل الإعراب –ابن الانباري- تحقيق سعيد الأفغاني-ط 2 دار الفكر بيروت 1391هـ -1971م.
10. الاقتراح في أصول النحو- أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي-ط 2 دار المعارف سوريا 1359هـ.
11. إنباه الرواة – القفطى – جمال الدين على يوسف – تحقيق محمد أبو الفضل – دار الكتب 1955م.
12. الإيضاح في علل النحو – الزجاجي – أبو القاسم عبد الرحمن إسحاق – تحقيق مازن المبارك – دار النفائس – ط 1 1394هـ - 1974م.
13. بغية الوعاة في طبقات النحويين – السيوطي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – مطبعة عيسى ألبابي القاهرة 1965م.

14. البلغه في تاريخ أئمة اللغة – الفيروز آبادي – مجد الدين محمد بن يعقوب – تحقيق محمد المصري – دمشق 1972م.
15. البيان في غريب إعراب القرآن – ابن الأنبارى – تحقيق طه عبد الحميد طه – دار الكتاب العربي القاهرة 1961م.
16. تذكرة النحاة – لأبي حيان الأندلسي – تحقيق عفيف عبد الرحمن – مؤسسة الرسالة – ط 1 – بيروت 1986م.
17. تعليل النحوي في الدرس اللغوي- خالد سليمان الكندي- دار المسيرة عمان-ط 1 1427هـ -2007م.
18. تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج جديد- د/ شوقي ضيف- دار المعارف.
19. الحضارة الإسلامية في القرن الرابع – آدم متز ترجمة - محمد عبد الهادي أبو ريده– دار الكتاب العربي ط 2- بيروت – 1387هـ - 1967م.
20. الخصائص – ابوالفتح عثمان بن جني – تحقيق محمد على النجار – دار الكتاب المصرية – القاهرة 1957م.
21. ذيل الروضتين – أبو شامة الفارسي –د.ط- نشره العطار الحسيني- القاهرة 1336هـ.
22. ذيل تاريخ بغداد – أبو عبيد الله محمد ابن سعيد الدبيثي- اختصره الإمام الذهبي-ط 1 دار الكتب العلمية بيروت 1405 هـ -1985م.
23. رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية- عباس حسن –مطبعة العالم العربي- 1371هـ -1951م.
24. الرد علي النحاة – ابن مضاء القرطبي- تحقيق محمد إبراهيم-ط 1 دار الاعتصام القاهرة 1399هـ -1979م.
25. سيرة إعلام النبلاء – الذهبي – تحقيق شعيب الأرنؤوط و مأمون الصناغرب – مؤسسة الرسالة – د.ت .

26. شذرات الذهب في أخبار من ذهب- الإمام شهاب الدين ابو الفلاح عبدا لحي ابن احمد بن العماد الحنبلي – تحقيق محمد عبد القادر عطا-دار الكتب العلمية بيروت- ط 1-1419هـ -1998م.
27. طبقات النحاة واللغويين – ابن قاضي شهبه الأمام تقي الدين – تحقيق محمد أبو الفضل – دار المعارف بمصر 1984م.
28. طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد الحسن الزبيدي – تحقيق محمد الفضل إبراهيم – ط 2 دار المعارف مصر 1392هـ - 1973م.
29. العبر في خبر من غبر – الحافظ الذهبي – تحقيق أبو هاجر محمد السعيد – لبنان – ط 1 1405هـ ، 1985م.
30. علل النحو – ابن الوراق – تحقيق محمد محمود نصار – دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان – ط 1 1422هـ ، 2002م.
31. القياس النحوي – مني الياس – دار الفكر- دمشق – 1405هـ ، 1985م.
32. الكتاب – سيبويه – تحقيق عبد السلام هارون – طبع الهيئة المصرية العامة لكتاب – القاهرة – 1966م.
33. لسان العرب للإمام ابن منظور – دار الحديث – القاهرة – طبع 1423هـ ، 2003م.
34. لمع الأدلة في أصول النحو- ابن الأنباري – تحقيق سعيد الأفغاني طبعة 2 .
35. المدارس النحوية – شوقي ضيف – طبعة 3 القاهرة دار المعارف.
36. معجم الأُدباء – ياقوت الحموي – مطبعة دار المامون بمصر 1936م.
37. معجم البلدان - ياقوت الحموي – دار صادر بيروت.1977م.
38. معجم المؤلفين – عمر رضا كحالة- مطبعة الترقي بدمشق – 1961م.
39. المفضل في العروض والقافية وفنون الشعر – طبعة 1 – دار الرشيد – دمشق بيروت- 1407هـ ، 1087م.
40. منطق أرسطو – حققه وقدم له عبد الرحمن بدوي – مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1368هـ ، 1949م.

41. النحو العربي – مازن المبارك – طبعة 3 – دار الفكر القاهرة- 1393هـ ، 1974م.
42. نزهة الألباء في طبقات الأدباء – أبو البركات ابن الأنباري – مكتبة المنار الأردن – 1405هـ ، 1985م.
43. وفيات الأعيان – ابن خلكان شمس الدين أحمد بن محمد – تحقيق دكتور إحسان عباس– دار الثقافة بيروت.

## فهرس الموضوعات


| م | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| .1 | الآية | أ |
| .2 | الإهداء | ب |
| .3 | الشكر | ج |
| .4 | ملخص البحث باللغة العربية | د |
| .5 | ملخص البحث باللغة الإنجليزية | هـ |
| .6 | المقدمة | 1 |
| .7 | التمهيد | 5 |
| .8 | الفصل الأول: التعريف بالعالمين | 9 |
| .9 | المبحث الأول: سيرة العالمين | 10 |
| .10 | مذهبه النحوي | 12 |
| .11 | المبحث الثاني: سيرة ابن الأنبا ري | 16 |
| .12 | مذهبه النحوي | 20 |
| .13 | الفصل الثاني: التعليل النحوي عند العالمين | 23 |
| .14 | المبحث الأول: التعليل النحوي عند الوراق | 24 |
| .15 | المبحث الثاني: التعليل النحوي عند الأنبا ري | 33 |
| .16 | الفصل الثالث: موازنة بين التعليلين | 41 |
| .17 | المبحث الأول: آراء العلماء حول التعليل النحوي | 42 |

| م | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| .18 | ابن مضاء | 42 |
| .19 | إبراهيم مصطفي | 44 |
| .20 | شوقي ضيف | 45 |
| .21 | المبحث الثاني: موازنة بين التعليلين | 47 |
| .22 | الخاتمة | 55 |
| .23 | النتائج و التوصيات | 56 |
| .24 | الفهارس | 57 |